المُغَالَطاتُ النَحْوِيَّةُ

سَعِيد بن مُحَمّد الصَّفَارِيّ
تَحْقِيقُ
الأُسْتَاذ المُسَاعِد الدُّكْتُور
حُسَيْن عَليّ حُسَيْن الفَتْلِيّ

المُلَخَّصُ
تتلخَّصُ فِكْرَةُ البَحْثِ فِي تحقيقِ مَخْطُوطَةٍ فِي النَّحْوِ لسَعِيد بن مُحَمّد الصَّفَارِيّ ، وهي رِسالةٌ قصيرةٌ أَتَى فيها المُؤلِفُ على تناولِ ثلاثينَ مسألةً نَحْويّةً ومُغالَطاتٍ لَفْظِيَّةٍ ومَعْنَوِيَّةٍ والأَجْوبَة عَنْهَا بِصُورَةِ (الْمَسْأَلَة وَالجَواب) مُضَمِّنًا إيَّاهَا بعضًا من الاعْتِرَاضَاتِ عَلى كتابِ الكَافِيَةِ لابنِ الحَاجِبِ ، انتهجَ المُؤلِفُ فِيهَا نَهْجَ المَناطِقَةِ مُسْتَعْمِلًا مُصْطَلَحاتِهم وَعِبَاراتِهم الّتي انْفَرَدُوا بِهَا دونَ غيرِهم، فَهُو يفترضُ اعتراضًا ويجيبُ عليهِ بِأُسلوبٍ مَنْطِقيّ مَعَ وضوحٍ فِي العبارةِ وإشراقٍ فِي الدِّلالةِ و جودةٍ ومهارةٍ فِي الاِخْتِصَارِ ، وَخِلَاصَةُ عَمَلِهِ فِي هذهِ الرِّسَالةِ هُوَ رَدُّ كَلَامِ النَّحْوِيِّينَ ، وَإِقَامَةُ الدَّلِيلِ عَلَى مَا يُقَابِلُهُ .
وَقَدْ اعْتَمَدْتُ فِي تحقيقِها عَلَى ثَلاثِ نُسَخٍ خَطِيّةٍ ، الأُوْلَى: النُّسْخَةُ المَحْفُوظَةُ فِي مكتبةِ المَرْعَشي وَهِي مَنْسُوخَةٌ سَنَة (٩٧٠هـ) ورمزتُ لَهَا بالرَّمْزِ (أ) وَجَعَلْتُها الأَصْلَ الّذي يقومُ عليهِ التَّحقيقُ لكونِهَا الأَقدمُ و الثَّانِيَةُ : النُّسْخَةُ المَحْفُوظَةُ فِي المكتبةِ الرَّضويةِ وَهِي مَنْسُوخَةٌ سَنَة (٩٧٤ه) وَرَمَزْتُ لَهَا بالرَّمْزِ (ب)،أمَّا الثّالثةُ فهي نسخةُ مَرْكَزِ الإحياءِ وَهِي مَنْسُوخَةٌ سَنَة (١٢٧٠ه) ورمزتُ لَها بالرمْزِ (ج) . **الكلماتُ المِفْتَاحِيّةُ:** النَّحْوُ ، المُغَالَطاتُ النَّحْوِيةُ ، الاعْتِرَاضَاتُ النَّحْوِيَةُ ، سَعِيد بن مُحَمّد الصَّفَارِيّ.

مُقَدِّمةُ التَّحْقِيقِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحَمْدُ للهِ الّذي جَعَلَ عِلْمَ العَربيّةِ أَمَارةً باصِرَةً لِكَشْفِ معارِفِ كتابِهِ العزيزِ وخِطابِهِ الشَّريفِ ، الحَمْدُ للهِ الَّذِي حَبَا الإنسانَ عَوامِلَ الخَلْقِ والتَّكريمِ والتَّعليمِ فَجَاءَ فِي أَحسَنِ تقويمٍ وأَبهى تَمييزٍ وأَبْيَنِ إعرابٍ ، وصلّى الله على صَاحبِ المَوَاهبِ السَّنِيَّةِ والفرائدِ البَهيّةِ النور الأَبْهَى مُحَمَّد الخيرِ وعَلى آلِهِ مَعَارِجِ البَيَانِ ، وذَخيرةِ العِلْمِ .
أَمّا بَعْدُ فَمِنْ بينِ مخطوطاتِ مكتبتِنا النَّحويّةِ الثَّمينةِ مخطوطَةٌ قصيرةٌ فريدةٌ فِي تأليفها أَلَا وَهِي : (المُغَالَطَاتُ النَحْوِيَّةُ) لسَعِيد بن مُحَمّد الصَّفاريّ ، وَهي أَثَرٌ لِهَذَا الْعَالِمِ الّذي أُرجِّحُ أَنْ يكونَ مِنْ أَعلامِ القَرْنِ العاشِرِ الهِجْرِيّ ، لكونِ أَقْدَمِ نُسْخَةٍ مِنْ مخطوطتِهِ هذهِ تعودُ لعامِ ٩٧٠هجرية .
لاشكَّ في أنَّ ثَقلَ المهمَةِ وضَخامَةَ العَمَلِ في اسْتنباطِ الأَحكامِ الشَّرْعِيَّةِ مِنْ كتابِ اللهِ (عزَّ وجلّ) بوصفِهِ الأَصْل العَظِيم ؛ هُوَ الّذي دَفَعَ سَعِيد بن مُحَمّد الصَّفَارِيّ - وغيرَهُ من العُلماءِ الأَفذاذِ- إلى دراسةِ اللّغةِ باهتمامٍ بالغٍ والعنايةِ بها والتأليفِ المُعْجِبِ والتَّصنيفِ الباهرِ في علومِها .
والمَخْطُوطَةُ نفيسةٌ في جنسِها فريدةٌ فِي بابِها وهي رِسالةٌ قصيرةٌ فِي النَّحْوِ أَتَى المؤلفُ فيها على تناولِ ثلاثينَ مسألةً نحويّةً ومغالطاتٍ لَفْظِيَّةٍ ومَعْنَوِيَّةٍ والأَجْوبَة عَنْهَا بِصُورَةِ (الْمَسْأَلَة وَالجَواب) مُضَمِّنًا إيَّاهَا بعضًا من الاعْتِرَاضَاتِ عَلى كتابِ الكَافِيَةِ لابنِ الحَاجِبِ .
وَقَدْ اعْتَمَدْتُ فِي تحقيقِها عَلَى ثَلاثِ نُسَخٍ خَطِيّةٍ ، الأُوْلَى: النُّسْخَةُ المَحْفُوظَةُ فِي مكتبةِ المَرْعَشي وَهِي مَنْسُوخَةٌ سنة (٩٧٠هـ) ورمزتُ لَهَا بالرَّمْزِ (أ) وَجَعَلْتُها الأَصْلَ الّذي يقومُ عليهِ التَّحقيقُ لكونِهَا الأَقدمُ و الثَّانِيَةُ : النُّسْخَةُ المَحْفُوظَةُ فِي المكتبةِ الرَّضويةِ وَهِي مَنْسُوخَةٌ سَنَة (٩٧٤ه) وَرَمَزْتُ لَهَا بالرَّمْزِ (ب)،أمَّا الثّالثةُ فهي نسخةُ مَرْكَزِ الإحياءِ وَهِي مَنْسُوخَةٌ سَنَة (١٢٧٠ه) ورمزتُ لَها بالرمْزِ (ج) وَسِرتُ فِي تَحْقِيقِها عَلَى وَفْقِ مبادِئ فَنِّ التَّحقيقِ ، مستعينًا بالأَدواتِ المَنْهَجيّةِ لِغَرَضِ إظهارِها كَمَا أَرادَها مؤلفُها .
وَفِي ضَوْءِ القِراءَةِ الفاحِصَةِ الصَّبورِ لكلِّ مَا يتعلّقُ بِالنَّصِّ ومؤلّفِهِ ، كَانَ هَذا التَّحقيقُ الّذي ائتلفَ فِي ثَلاثَةِ أَقسامٍ :
الأَوّلُ :ترجمةُ المُؤلّفِ، تَلَا ذلكَ وَصْفُ المَخْطُوطَةِ وبَيانُ أَهَمِّ سماتِها وأعقبتُ ذلكَ بيان مَنْهجِي في التَّحقيقِ.

الثَّانِي : تحقيقُ النّصِ ، وقُصِدَ مِنْهُ الوقوفُ إزاءَ كلّ تفصيلٍ مِنْ تفصيلاتِ المَخْطُوطَة بحسبِ ما يقتضيهِ المَحِلُّ مِنْ توثيقٍ أَو تخريجٍ أَو تعليقٍ أَو توضيحٍ ؛ والغَرَضُ مِنْ ذلكَ إخراجُ المَخْطُوطَةِ بالصُّورةِ الّتي أَرادَ لهَا مؤلفُهَا أنْ تكونَ عَليها .

الثّالثُ : فِهْرسُ المَصادِرِ والمَراجِعِ الّتي نَهَلَ مِنْهَا المُحَقِّقُ .

وَيُطيبُ لِي – وأَنا أخْتَتمُ هذه المُقَدِّمَة الوَجيزَةَ – أَنْ أَشْكُرَ كُلَّ مَنْ أَعانَني عَلى العُثورِ عَلى هذا المَخْطُوطَةِ وَ تَصْويرِهَا، عَصَمَنا اللهُ (جَلَّ جَلالُهُ) وإيّاكُم من المُغَالَطَاتِ وَقَوْلِ الزُّورِ ، إنَّهُ أَكْرَمُ مَسْؤُولٍ ،والحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالمِينَ ، وَصَلّى اللهُ عَلَى مُحَمّدٍ وآلِهِ الأَطيبينَ الأَطْهَرينَ .

القسْمُ الأوّلُ: تَرْجَمَةُ المُؤلف وَوَصفُ المَخْطُوطَةِ

أولًا : التَّعْريفُ بالمُؤلِفِ ومَنْهَجِه [1]

ذَكَرَ صاحبُ الذَّريعَةِ أنّ المُؤلِفَ هُوَ: سَعِيدُ بْنُ مُحَمّد الصَّفَاريّ واسْمُ رسالتِهِ : المُغَالَطاتُ النّحْويَّةُ وقال : إنَّها ضِمْن مَجْمُوعَةٍ مِنْ موقوفةِ مَدْرسَةِ السَّيد البروجرديّ في النَّجَفِ [2]، وكذلكَ وَرَدَ هَذا الاسْمُ فِي فَهَارِسِ مَكْتَبَةِ المَرْعَشي ونُسْخَتِها الخَطِيّة الّتي اعْتَمَدْنَا عَلَيْهَا ، بَيْنَمَا وَرَدَ اسْمُهُ فِي فَهَارِسِ مركزِ إحياءِ التّراثِ الإسْلاميّ وَمَكْتَبَةِ مَدْرَسَةِ سَبْهَسَالَار: سَعْدُ بْنُ مَحَمّد الأنْصَارِيّ؛ ونظرًا لِقِدَمِ نُسْخَةِ مَخْطُوطَةِ المَرْعَشِي فإنَّ (سَعِيد بْنَ مُحَمّد الصَّفَاريّ) هُوَ الأَصَحُّ مِمَّا وَرَدَ فِي بعضِ الفَهَارِسِ .

انتهجَ الصفاري في هذه الرِّسالة النَّحوية نَهْجَ المَناطِقَةِ مُسْتَعْمِلًا مُصْطَلَحاتِهم وَعِبَاراتِهم الّتي انْفَرَدُوا بِهَا دونَ غيرِهم، فَهُو يفترضُ اعتراضًا ويجيبُ عليهِ بأُسلوبٍ مَنْطِقيّ مَعَ وضوحٍ فِي العبارةِ وإشراقٍ فِي الدِّلالةِ و جودةٍ ومهارةٍ فِي الاخْتِصَارِ ، وهذا الصَّنِيعُ مارَسَهُ النَّحْوِيُّونَ لتأثرِهم ببيئةِ الدَّرْسِ العِلميّ آنذاكَ وَوَلَعِهِم بالعُلومِ الْعَقْلِيَّةِ ، وَغَالبًا مَا يكونُ بالمُنَاظَرَةِ المُتَخَيَّلَةِ و الأَسئلةِ والأجوبةِ أَو الرُّدودِ فِيمَا بَيْنَهُمْ .

أَفادَ الصّفاريّ في تأليفِهِ لهذهِ الرِّسالةِ من عددٍ من المصادرِ النحويةِ وغيرِ النحويةِ ، وقد أشارَ لبعضِها مثل الكَافِيةِ فِي النحوِ وشروحِها ، وسَلَكَ فيها طريقة الإيجاز، فهو يكتفي بإيراد المسألة ولم يمثل إلّا نادرًا وهذا أمر يبرّره منهجه الذي ارتضى الإيجاز واختاره، ، وَخِلَاصَةُ عَمَلِهِ فِي هذهِ الرِّسَالةِ هُوَ ردُّ كَلَامِ النَّحْوِيِّينَ ، وَإِقَامَةُ الدَّلِيلِ عَلَى مَا يُقَابِلُهُ .

ثَانِيًا : وَصْفُ المَخْطُوطَةِ

عثرتُ بِفَضْلِ اللهِ تَعَالَى عَلى ستِ نُسَخٍ لِهذهِ المَخْطُوطَةِ ،وَقَدْ اكتفيتُ بثلاثِ نُسَخٍ[3] مِنْهَا فِي التَّحْقيقِ:

النُّسْخَةُ الأُولَى:

اعتمدتُ النُّسْخَةَ الأُولى أَصلًا وَهِي نُسَخَةُ مَكْتَبة المَرْعَشِيّ وَقَدْ اخْتَرتُهَا لنفاسَتِها وَلِتَقَدُمِ نَسْخِهَا ، وَ رَمَزْتُ لَهَا بالرمزِ(أ) وَهِي مكتوبةٌ بخط نَسْخ تَعْليق ، وَفِيها طَمْسٌ فِي نهايتِهَا.

النَّاسِخُ : لُطْفُ الله بن أنو شروان، تاريخُ النَّسْخ: الجُمُعَةُ مِنْ شَهْرِ رَجَب سَنَة(٩٧٠هـ)(مُصَحَّحَةٌ) ضِمْنَ مَجْمُوعَةٍ برقمِ: (١٠/ ١٣٢١٥) وَقَعَتْ فِي ثَلاثَةِ أَلواحٍ (٧٦ أ -٧٨ ب) ، فِي كلِّ لوحٍ صَفْحَتانِ، وَفِي كُلِّ صَحِيفةٍ سَبْعَةَ عَشَرَ سَطْراً (٩,٥× ١٦،٥) ، حَجمُ الصَحِيفَةِ (١٥×٢٣سم) ، ذُكِرتْ في فِهْرسِ المَكْتَبَةِ فِي (ج ٣٣/ ص ٤٠٧) .

نهايَتُهَا : يكونُ الاسْتِثْنَاءُ قرينةً لتناولِهِ ، قُلْتُ: لِأَنَّ الاسْتِثْنَاءَ ... تناولِهِ ، فَلَوْ كانَ...

وخَتَمَهَا النَّاسِخُ بقولِهِ : راقمُهُ لُطْفُ اللهِ [ابن أنو شروان] عَفَا اللهُ عَنْهُ فِي يومِ الْجُمُعَةِ مِنْ شَهْرِ رَجَبٍ سَنَةِ ٩٧٠ هِجْرية .

النُّسْخَةُ الثَّانيةُ :

هِي نُسْخَةُ المكتبةِ الرَّضَويةِ برقَمِ (٣٧٤٠١) الّتي أَحللتُها بالمرتبةِ الثَّانيةِ ؛ لأنَّ تاريخَ نسخِها قريبٌ ممَّا قبلَها، إذْ نُسِخَتْ سَنَةَ(٩٧٤ه) ، وَهِي مكتوبةٌ بخط نَسْخ تعليق، وَأَتْمَتْ مِنْهَا بعضَ الكلماتِ المَطْمُوسَةِ مِن النُّسْخَةِ الأُولَى . وَيُوجَدُ عَلَى هامِشِ النُّسْخَةِ تصحيحاتٌ كَانَ يكتبُ في آخرِهَا صُحِحَ ، وَهِي ضِمْنَ مَجْمُوعَةٍ برقْمِ:(٣٧٤٠١) وَقَعَتْ فِي أَرْبَعَةِ أَلواحٍ (١١ب - ١٣ أ) فِي كُلِّ لَوْحٍ صَفْحَتانِ، وَفِي كُلِّ صحيفةٍ واحدٌ وعشرونَ سَطْراً (الطولُ ١٨,٥× العرضُ ١٠) ، نهايتُهَا : فَيَصُحُّ الاسْتِثْنَاءُ ، فَهَذا [...] .

وَخَتَمَهَا النَّاسِخُ بقولِهِ : هَذَا آخِرُ مَا وَجْدتُهُ فِي نهايةِ الرِّسَالةِ وَلَمْ أَجِدْ مَا بَعْدَهُ .

النُّسْخَةُ الثَّالثَةُ :

هِيَ نُسْخَةُ مَرْكَزِ الإحياءِ فِي قُم المُقَدَسَةِ برقمِ (٤٣٦٧/٣) ورمزتُ لها بالرَّمزِ (ج) وهيَ نُسْخَةٌ متأخِرةٌ ، وواضِحةٌ وخطُّها جيِّدٌ مكتوبةٌ بخطٍ نسخيّ ، النَّاسِخُ : مُحَمّد إِبْرَاهِيمَ بن مُحَمّد باقِر الخَوانْسَاريّ ، نَسَخَهَا يومَ السَّبتِ ٢٤ صَفَر ١٢٧٠ ه ، ضِمْنَ

---

(١) يُنْظر: الذريعة إلى تصانيف الشيعة ٢١/ ٢٩٢، مع موسوعات رجال الشيعة ١/ ٣٧٨، و فِهْرس المخطوطات الإيرانية (دنا) ٣/ ٧٤، و ١٢/ ٢٥٢٥ ، و الفهرس الموحد للمخطوطات الإيرانية (فنخا) ٣/ ٦٠٥- ٦٠٦، و ٤/ ٣٧٥، ٨/ ٥١٠.و ١٤/ ٤٣١.

(٢) على أنني لَمْ أقفْ على هذه النّسخَةِ :لأنَّ المكتبة غير مفهرسة وهي الآن ضمن موقوفات مكتبة آية الله الشّيخ محمّد حسين كاشف الغطاء .

(٣) أمّا النُّسَخ الّتي أهملتُها لاسبابٍ مختلفةٍ فهي نسخةُ المُرعشي الثانية ضِمْنَ مجموعةٍ برقم ٥/ ١٠٦٨٣ ، ونسخةُ من مصورات مكتبة العتبة العباسية ضمن مجموعة برقم ١٥/ ٦٦٠،ونسخةُ مكتبة مجلس الشورى ضمن مجموعة برقم ١٧٤٧٣.

مجموعةٍ (٥٩ب – ٦٣ ب) (مُحَدِث أَرْمَوي) ، ذُكِرَتْ فِي فِهْرِس المَكْتَبَةِ في: ج٣/ ص ١٤٨٩ .نهايتُهَا : لأَنَّ الاسْتِثْنَاءَ متوقِفٌ عَلى تناولِهِ فَلَوْ كانَ تناولُهُ بالاسْتِثْنَاءِ لَزِمَ الدَّوْر فَهَذا مَا أَرَدْنَا إيرادَهُ فِي هذهِ الرِّسَالةِ تَمَتْ .

وختمَهَا النَّاسِخُ بقولِهِ : قَدْ فَرَغ مِن اسْتِكْتَابِه أَقلّ الطُّلّابِ مُحَمَّد إِبْرَاهِيم بن مُحَمَّد باقِر الخُوَانْسَارِي مَعَ كَثْرَةِ الاشْتِغَالِ والاسْتِعْجَالِ التَّامِ فِي يومِ السَّبتِ أَوّلِ طُلوعِ الشَّمْسِ رابِعِ وعِشْرِينَ شَهْرِ صَفَر المُظفَّر سَنَة سَبْعِينَ وَمئتينِ بَعْدَ الأَلفِ مِنَ الْهِجْرَةِ

مَنْهَجُ التَّحقيقِ :

- نسخُ النَّصِّ مِن الأَصلِ المُعْتَمَدِ وثَبَّتُ الِاخْتِلَافَاتِ بينَ النُّسخ فِي الهامِشِ .
- خرّجتُ الأَقوالَ والآراءَ من مظانها : كُتُبِ اللُّغةِ والنَّحْوِ وغيرِها.
- ضَبْطُ الأَلفاظِ كتابةً وشكلًا وعنونةُ الموضوعاتِ ووضعُ علاماتِ التَّرقيمِ .
- إعادةُ كتابةِ بعضِ المفرداتِ على وَفْق الرَّسم الإِمْلَائيّ الحَديث مِنْ دونِ المَسَاسِ بالمَعْنَى أَو بمُرَا دِ المُؤلِفِ .

مصوراتٌ من المَخْطُوطَةِ

الصَّحِيفَةُ الأُولَى مِن النُّسْخَةِ (أ)

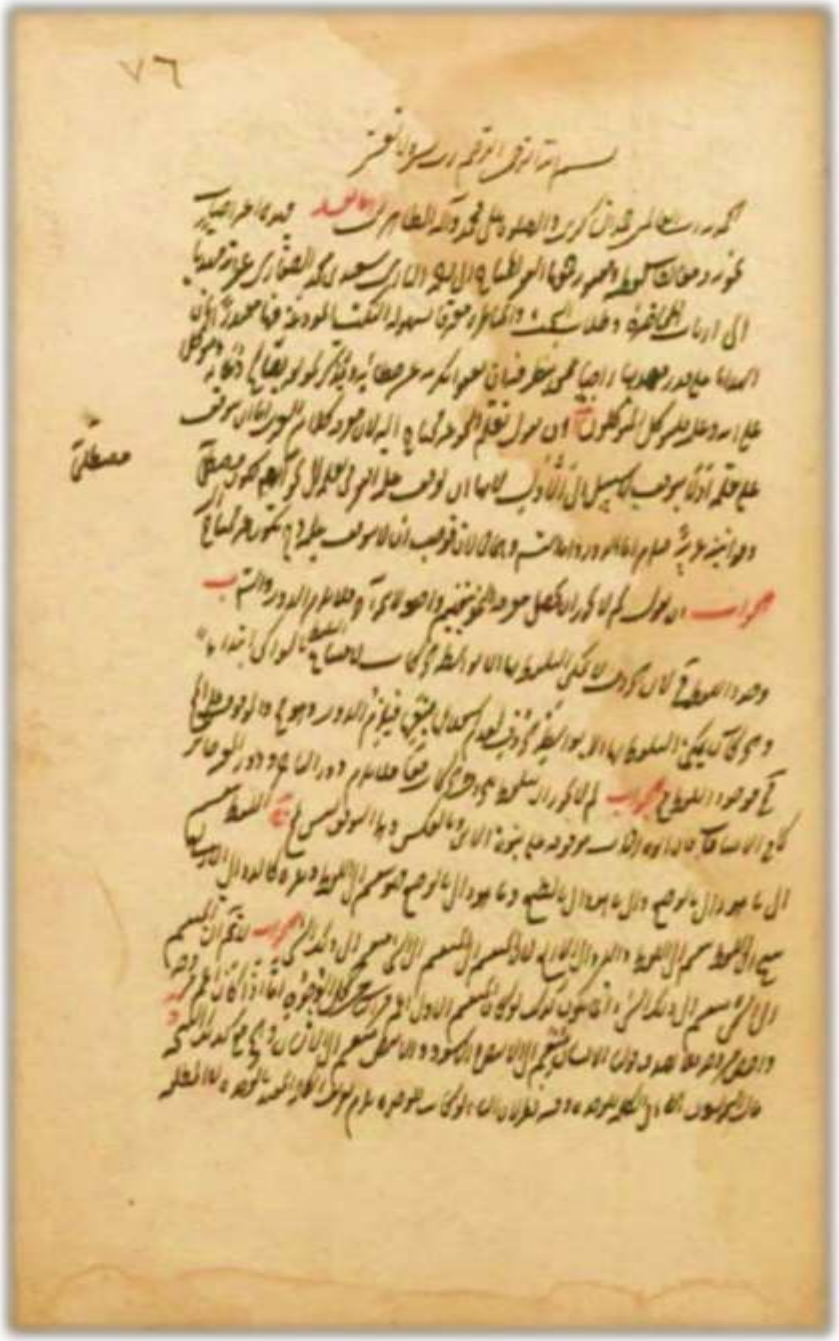

الصَّحِيفَةُ الأَخِيرَةُ مِن النُّسْخَةِ (أ)

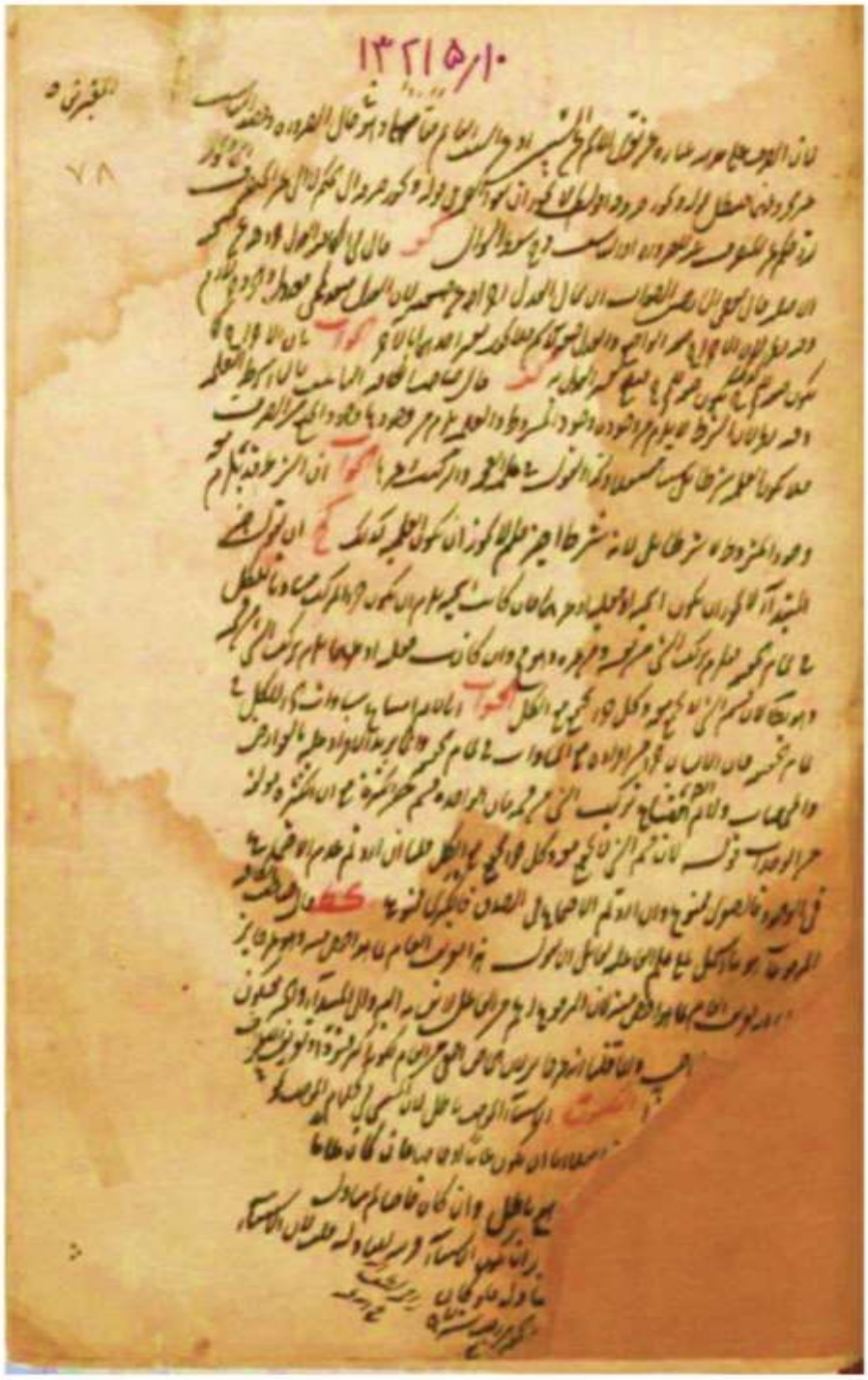

الصَّحِيفَةُ الأُولَى مِن النُّسخَةِ (ب)

بسم الله الرحمن الرحيم ونستعين

الحمد لله رب العالمين حمدا كثيرا والصلاة على محمد وآله الطاهرين أما بعد

فهذه الفرائد الغر وضعناها لغلط ومعنوية جمعها الفقير المحتاج إلى رحمة

ربه الباري سعيد بن محمد الصفاري غفر الله له مهديا إلى أرباب الخاطر وطلاب

البحث المناظرة معرفا بها وجوه الخلل الموجود فيها معذورا بأن الهدايا

على مقدار مهديها راجيا من سطر العفو كما عن خطأه وينه كر المولى الفاضل

رعاية لمتوطد عقد الأخوة وعلى الله المتوكل في المغالطة الأولى أن يقول

قولهم نحو فرح الحاج اليوم فوجه الخلل أنه يوهم كلام العرب لأنه إذا توقف على تمامه أو لا سبق

سبق إلى الأول لأنها أن يوقف عليه اختيارا تعلق إلى الوقف كون مصطلحا عليه

قراءة قرية تفهم أما الدور وأما التسلسل وهما محالان فوجب أن لا يوقف عليه وهو

كون نحو الحاج اليوم والجواب أن يقول لا نسلم أن الخلل المزعوم واقع لأنا نجوز أن

لا يلزم الدور والتسلسل وهو الغلط محال لأن الوقف إنما يكون للغلط إلا

بواسطة الحركات لأن تسلسل الغلط بالسواكن والحركات لا يكون الغلط بها إلا بواسطة

الوقف لعدم استقلالها بأنفسها فيلزم الدور وهو محال والمتوقف على المحال

مع فرض وجود الغلط الجواب لا نسلم أن الغلط بالوقف والحركات معا فلا يلزم الدور الباطل

ودور المعية جائز كما في الإضافات فإن البنوة للأب متوقفة على البنوة للابن

وبالعكس فإن البنوة للابن متوقفة على الأبوة للأب وهو دال بالوضع والأبوة

بالطبع وهو دال بالوضع تنقسم إلى اللفظ وغيره كالدال على العالم بالعلم اللفظ

إلى نفسه وإلى غيره لأن المنقسم إلى المنقسم إلى شيء منقسم إلى ذلك الشيء والجواب لا نسلم أن المنقسم

إلى المنقسم إلى شيء منقسم إلى ذلك الشيء وإنما يكون كذلك إن لو كان المنقسم الأول أعم

من الثاني من كل الوجوه وليس كذلك فإنه أعم منه من وجه وأخص من وجه فلا يصدق

الصَّحِيفَةُ الأَخِيرَةُ مِن النُّسخَةِ (ب)

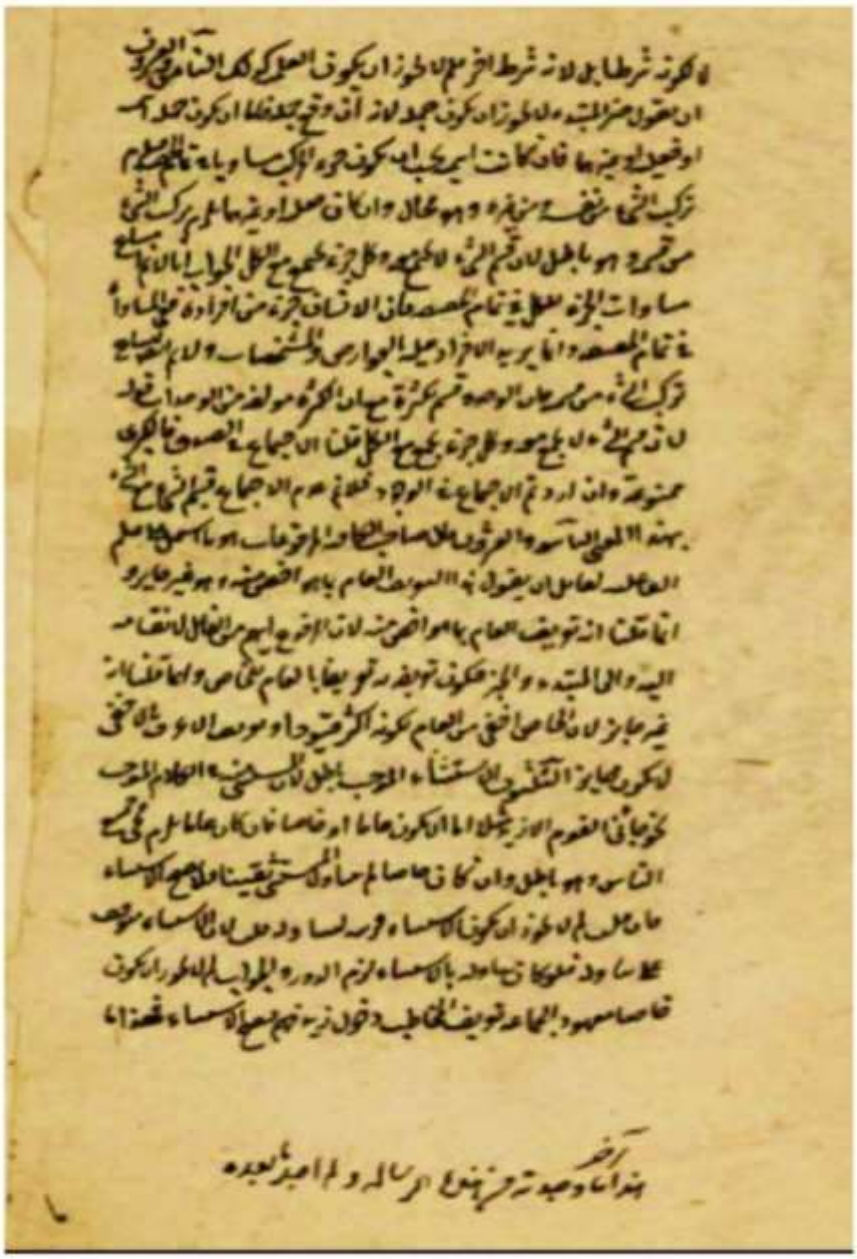

الصَّحِيفَةُ الْأُولَى مِن النُّسْخَةِ (ج)

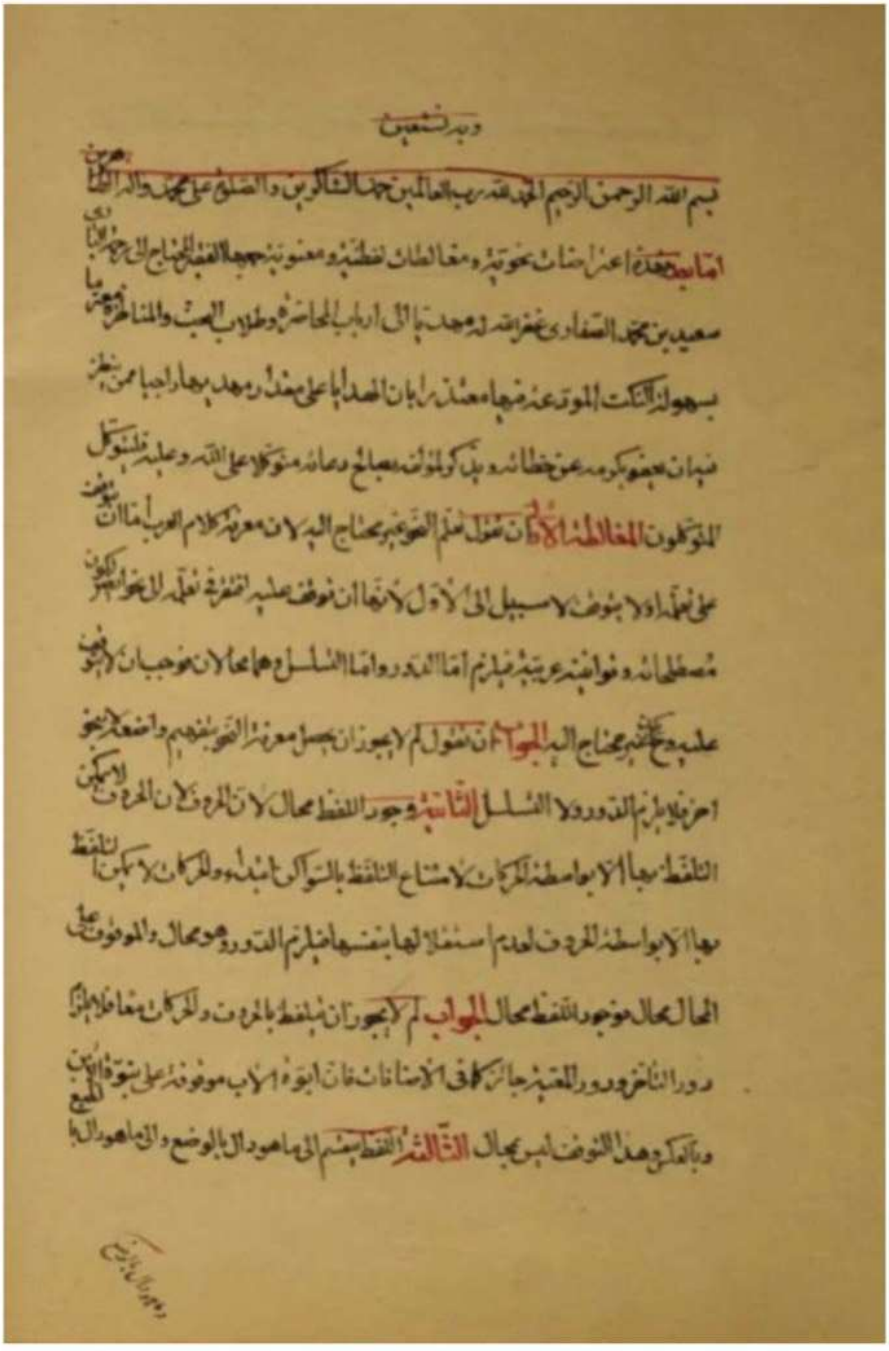

الصَّحِيفَةُ الْأَخِيرَةُ مِن النُّسْخَةِ (ج)

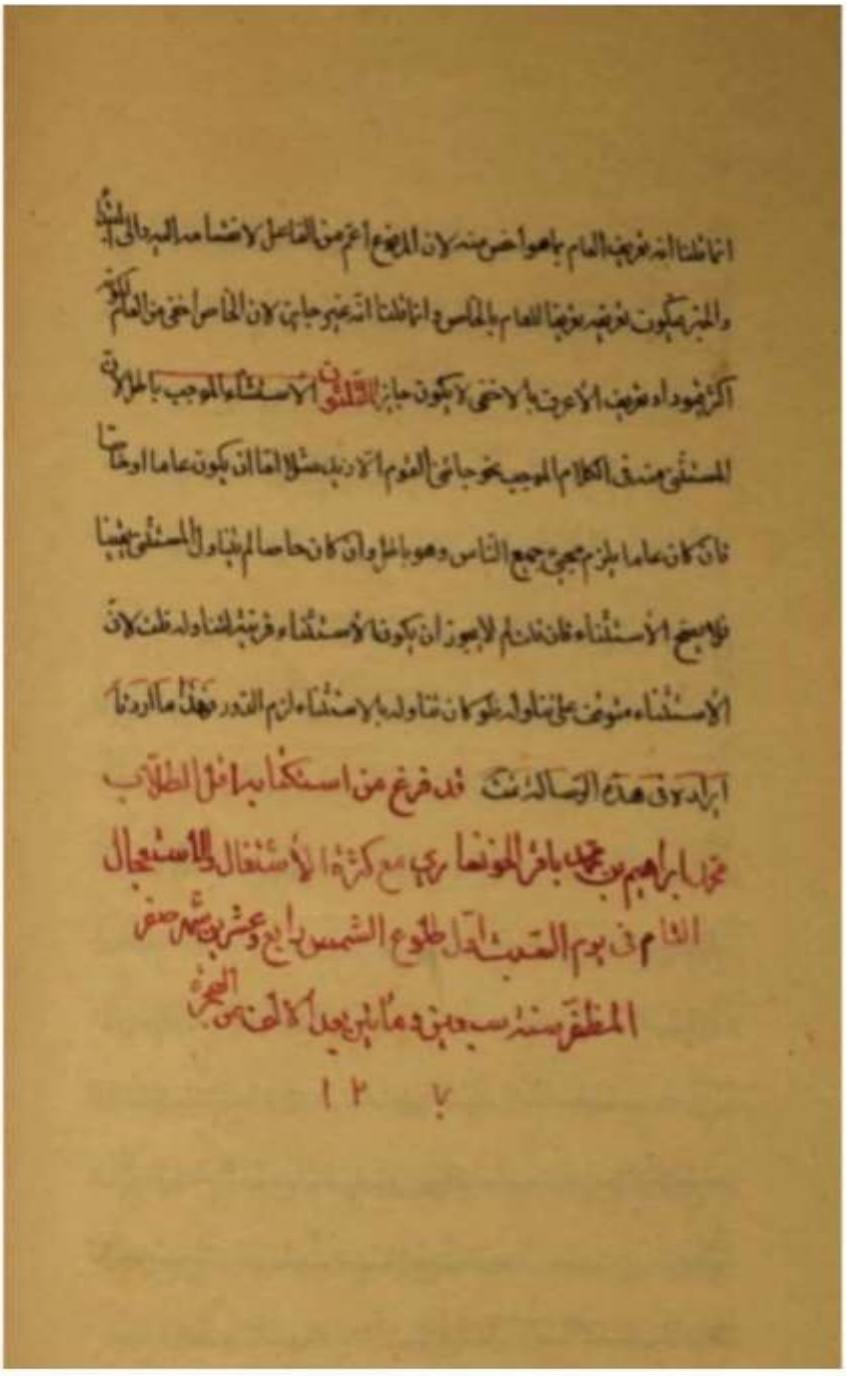

القِسْمُ الثّانِي : النَّصُّ المُحَقَّقُ

[مُقَدِّمَةُ الْمُؤَلِّفِ]

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَبِّ يَسِّرْ وَلَا تُعَسِّرْ

الْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ حَمْدَ الشَّاكِرِينَ ، وَالصَّلاةُ والسَّلَامُ عَلَى مُحَمّدٍ وَآلِهِ الطَاهِرِينَ ، أَمّا بَعْدُ... فهذهِ اعْتِرَاضَاتٌ [٤] نَحْوِيّةٌ ،ومغالطاتٌ لَفْظِيَّةٌ وَمَعْنَوِيّةٌ [٥] ، جَمَعَهَا الفَقِيرُ المُحْتَاجُ إلى رَحْمَةِ رَبّهِ البَارِي سَعِيدُ بْنُ مُحَمّد الصَّفَارِيّ غَفَرَ اللهُ لَهُ مُهْدِيهَا إلى أَرْبابِ المُحَاضَرةِ وَطُلّابِ البَحْثِ والمُناظَرةِ مُعرِّفًا بسهولةِ النُّكَتِ المُودّعَةِ فِيها مُعْتَذِرًا بأَنَّ الهَدَايا عَلى مِقْدَارِ مُهْدِيها راجيًا مِمَّنْ يَنْظُرُ فِيهِ أَنْ يَعْفُو بكرمِهِ عَنْ خَطَئِهِ ، وَيَذْكُرَ لِمؤلفِهِ بصالِحِ دُعائِهِ مُتَوكِلًا عَلى اللهِ وعليهِ فَلْيَتَوَكَّلِ المُتَوَكِّلُونَ.

المُغَالَطَةُ الأُوْلَى:

أَنْ تَقُولَ : تَعلُّمُ النَّحْوِ غيرُ محتاجٍ إليهِ ؛ لِأَنَّ معرفةَ كلامِ العَرَبِ إِمَّا أَنْ يتوقّفَ على تعلّمِهِ أَوْ لا يتوقفُ لا سَبيلَ إلى الأَوَّلِ ؛ لأَنَّها إِنْ توقّفَ عليهِ افتقرَ فِي تعلُّمِهِ إلى نَحْوٍ أَيضًا؛ لكونِ مصطلحاتِهِ وقوانينهِ عربيّة فَيَلْزَمُ إِمَّا الدَّوْرُ [٦] ، وإِمّا التَّسَلْسُلُ[٧] وَهُمَا محُالَانِ ، فَوَجَبَ أَنْ لَا يتوقفَ عليهِ ،وحينئذٍ غَيْرُ مُحْتاجٍ إليهِ.

الجوَابُ: أَنْ تقولَ : لِمَ لَا يجوزُ أَنْ يحصلَ معرفة النَّحْوِ بتفهيمِ واضعِهِ لَا بِنَحْوٍ آخر فَلَا يَلْزَم الدّوْر وَلَا التَّسَلْسُل .

[المُغَالَطَةُ] الثّانيةُ :

وجودُ اللَّفظِ مُحَالٌ ؛لأَنَّ الحُرُوفَ لَا يُمْكِنُ التلفظُ بِها [٨] إلّا بواسطةِ الحركاتِ؛ لامتناعِ التَّلفُظِ بالسّواكنِ ابتداءً[٩]، وَالْحَرَكَاتُ لا يمكنُ التلفّظُ بِها إلّا بواسطةِ الحروفِ[١٠] ؛ لعدمِ استقلالِها بنفسِها فيلزمُ الدّور وهُوَ محالٌ والموقوفُ على المحالِ محالٌ فوجودُ اللّفظِ مُحَالٌ .

---

[٤] الاعتراضُ في اللّغة : ((الاعْتِرَاضُ: المَنْعُ. قَالَ الصّاغَانيُّ: والأَصْلُ فِيهِ أَنَّ الطَّرِيقَ المَسْلُوكَ إذا اعْتَرَضَ فِيهِ بِنَاءٌ أَو غَيْرُهُ، كالجِذْع أَو الجَبَل، مَنَعَ السَّابِلَةَ من سُلُوكِه، فوَضَعَ الاعْتِرَاضَ مَوْضِعَ المَنْعِ لهذَا المَعْنَى، وَهُوَ مُطَاوِعُ العَرْضِ. يُقَالُ: عَرَضْتُه فاعْتَرَضَ)) تاج العروس مادة (عَرَضَ) : ٤٠٨/١٨ ، أمّا في الاصطلاح : فالاعتراضُ هو :((ردُّ الحكم النَّحويّ أو وصفُه بعدمِ الاستقامة لحجةٍ نحويّة)). اعتراضات الرَّضيّ على سيبويه في شرح الكافيَةِ : ١٩.

[٥] المغالطةُ في اللّغةِ : (غَلِطَ) فِي الْأَمْرِ مِنْ بَابِ طَرِبَ. وَ (أَغْلَطَهُ) غَيْرُهُ. وَالْعَرَبُ تَقُولُ: (غَلِطَ) فِي مَنْطِقِهِ وَغَلِتَ فِي الْحِسَابِ وَبَعْضُهُمْ يَجْعَلُهَا لُغَتَيْنِ بِمَعْنًى. وَ (غَالَطَهُ) (مُغَالَطَةً) . وَ (غَلَّطَهُ تَغْلِيطًا) قَالَ لَهُ غَلِطْتَ. وَ (والمَغْلَطةُ والأُغْلُوطةُ) بِالضَّمِّ مَا يُغَلَّطُ بِهِ مِنَ الْمَسَائِلِ . يُنظر: لسانُ العربِ (غَلَطَ) ٧/ ٣٦٢ .

المغالطةُ في الاصطلاح : ((المغالطةُ مركبةٌ مِنْ مقدماتٍ شبيهةٍ بالحَقّ، ولا يكون حقًا، وتُسَمى: سفسطة، أو شبيهةٌ بالمقدمات المشهورة، وتسمى: مشاغبة، وهي أيضًا: قول مؤلّفٌ من قضايا شبيهة بالقطعية أو بالظنية أو بالمشهورة)).التعريفات للجرجانيّ : ٢٢٣.

أَمَّا الفَرْقُ بينَ الغَلَطِ والمُغَالَطَةِ أو مَا شَابَهَهَا فسيكونُ كلّ مَا كانَ عنْ قصدٍ أو تعمُّدٍ فَهُوَ مُغَالَطَةٌ ، وكلّ مَا كانَ عنْ غيرِ قصدٍ أو تعمدٍ أو عفويًا فهو غَلَطٌ ، فالّذي يمشي ويتعثر في مشيتهِ لَمْ يُغالطْ بلْ يَغْلَطُ، أَمَّا الّذي يَمْشِي وَيوقِعُ نفسَهُ فهو مُغالطٌ ، وأَسبابُ المغالطاتِ كثيرةٌ وكذلك أَهدافُها . قالَ المعريّ :

ولمّا رأيتُ الجَهْلَ فِي النَّاسِ فاشِياً تجاهلتُ حتَّى ظُنَّ أنّي جاهِلُ .

لم يكنْ المعريّ هنا جاهلًا بل مُتجاهل ، أي يدعي الجهلَ أو يُظهِرهُ ، لكنَّ لهذا الادعاء غايةً في نفسهِ . يُنظر: ديوان سقط الزند ، أبو العلاء المعريّ ٥٧ .

والمغالطاتُ على قسمينِ : المغالطاتُ اللّفظيةُ وهي ستةٌ ؛ لأنَّ الغَلَطَ إمَّا أنْ يكونَ لاشتراكٍ في جوهر اللَّفظِ المُفْرَدِ ، أو في هيئتهِ أو في نفسهِ أو هيئتهِ اللّاحقة بهِ من خارجٍ أو في التركيبِ المحتملِ لمعنيين ، أو في وجودِ التَّركيبِ وعدمِهِ ، فَيَظُن المركب غير مركبٍ ، أو غير المركبِ مركبًا ، وهذه الستة ثلاثة أنواع منها ما يتعلق باللّفظِ المُفْرَد ، وثلاثة راجِعَةٌ إلى التَّركيبِ =

وإمّا المَعْنوية وهِي سبعةٌ ؛ لأَنَّها تقع إمَّا في أَجزاء القضايا ، بأَنْ يؤخذ بدل ما هو جزء ما يشبهه من اللوازم والعوارض ، كمن رأى إنسانًا أبيض يكتب أن كل كاتب يكون كذلك ، فأخذ الابيض بدل الكاتب ، أو بأن يؤخذ مع الجزء ما ليس منه ، أو يخلى ما هو منه . يُنْظر : في الغَلَطِ وَالمُغَالَطة أو السَّفْسَطة اللّغويّة ٥٧.

[٦] الدَّوْرُ في اللّغةِ : ((الدَّالُ وَالْوَاوُ وَالرَّاءُ أَصْلٌ وَاحِدٌ يَدُلُّ عَلَى إِحْدَاقِ الشَّيْءِ بِالشَّيْءِ مِنْ حَوَالَيْهِ. يُقَالُ دَارَ يَدُورُ دَوَرَانًا. وَالدَّوَارِيُّ: الدَّهْرُ; لِأَنَّهُ يَدُورُ بِالنَّاسِ أَحْوَالًا. قَالَ: وَالدَّهْرُ بِالْإِنْسَانِ دَوَّارِيُّ)) . معجم مقاييس اللّغة (دَوَرَ) ٣١٢/٢.

الدَّوْرُ في الاصطلاح : ((هُوَ تَوقفُ الشَّيء على ما يتوقف عليهِ، وَيُسَمَى: الدَّوْرُ المصرح، كما يتوقف (أ) على (ب) وبالعكس، أو بمراتب، ويسمى: الدور المُضْمَر، كما يتوقف(أ) على (ب) ، و (ب) على (ج) و (ج) على (أ))). التعريفات للجرجاني ١٤٠. وقيل أيضًا : ((هو أنْ يكونَ شَيْئَانِ كلّ مِنْهُمَا عِلةٌ للآخَر بواسطةٍ وبدونِها)) شرحُ المواقفِ ، السيد الشريف الجرجاني ١/ ٤٤٤.

[٧] التَسلسُلُ في اللّغةِ : السِّلْسِلَةُ اتِّصَالُ الشَّيْءِ بِالشَّيْءِ، وَبِذَلِكَ سُمِّيَتْ سِلْسِلَةَ الْحَدِيدِ، وَسِلْسِلَةَ الْبَرْقِ الْمُسْتَطِيلَةُ فِي عَرْضِ السَّحَابِ ، وَمِنْ ذَلِكَ تَسَلْسَلَ الْمَاءُ فِي الْحَلْقِ، إِذَا جَرَى . يُنْظرُ: مُعْجَمُ مَقَاييسُ اللّغَة (سَلَّ) : ٦٠/٣.

التسلسل اصطلاحًا : ((هو ترتيب أمور غير متناهية، وأقسامه أربعة: لأنه لا يخفى؛ إمَّا أَنْ يكون في الآحاد المجتمعة في الوجود، أَو لم يكن فيها، كالتسلسل في الحوادثِ والأول إما أَنْ يكون فيها ترتيب أو لا، والثاني كالتَّسلسلِ في النفوسِ الناطقة، والأول إما أن يكون ذلك الترتيب طبيعيًا كالتسلسل في العلل والمعلولات والصفات والموصفات، أو وضعيًا كالتسلسل في الأجسام، والمستحيل عند الحكيم الأخير دون الأولين.)) التعريفات ،الجرجاني ٥٧.

[٨] في (ب) لأنَّ الحرف لايمكن التلفظ به .

[٩] (ابتداءً) ساقطة من (ب) .

[١٠] دستور العلماء = جامع العلوم في اصطلاحات الفنون ١/ ١٩. الإبانة في اللغة العربية ١/ ٨٨ .

الجَوَابُ لِمَ لَا يجوزُ أنْ يُتلفظَ بالحروفِ والحركاتِ معًا فَلَا يَلْزَمُ دَوْر التَّأخُرِ وَدَوْر المَعيّةِ جائزٌ كَما في الْإِضَافَاتِ فإنَّ أُبوّة َالأَب موقوفةٌ على بنوّةِ الابنِ وبالعَكْسِ وهَذا التَّوقُّفُ لَيْسَ بِمُحَالٍ .

[المُغَالَطَةُ] الثَّالثةُ :

اللّفظُ ينقسمُ إلى مَا هُوَ دالٌ بالوَضْعِ وإلى مَا هُوَ دالٌ بالطَبْعِ [١١] ، وَأَمّا مَا هُوَ دالٌ بالوَضْعِ فَهُوَ مُنْقَسِمٌ إلى اللَّفْظِ وغيرهِ كالدَّوالِّ الأَربعِ[١٢] ينتجُ أنَّ اللَّفظَ يَنْقَسِمُ إلى اللَّفْظِ والدَّوالِ الأَرْبَعِ ؛لأَنَّ المُنْقَسِمَ إلى المُنْقَسِمِ إلَى الشَّيْءِ مُنْقَسِمٌ إلى ذَلِكَ الشَّيْءِ.

الجَوَابُ لا نُسَلِّمُ أنَّ المُنْقَسِمَ إلَى المُنْقَسِمِ إلى الشَّيْءِ مُنْقَسِمٌ إلى ذلِكَ الشَّيْءِ، وَإنَّما يكونُ كذلكَ إنْ لَوْ كانَ المُنْقَسِمُ الأَوَّلُ أَعَمّ مِنْ الثَّاني مِنْ كُلّ الوجوهِ أَمَّا إذا كَانَ أعمّ مِنْ وَجْهٍ وأَخَصّ مِنْ وَجْهٍ فلاَ يصدقُ ذلِكَ أَلا تَرى أَنَّ قولَنا :الانسانُ ينقسمُ إلى الأَبيضِ والأَسودِ والأبيضُ مُنقَسِمٌ إلى الانسانِ والحَجَرِ مَعَ كَذِبِ النَّتِيجَةِ .

[المُغَالَطَةُ] الرّابِعَةُ:

قَالَ النَّحْوِيُّونَ :(التَّاءُ) فِي الكَلِمَةِ لِلْوَحْدَةِ [١٣] ، وفيهِ نَظَرٌ ؛ لِأَنَّ (التَّاءَ) لَوْ كَانَت لِلْوَحْدَةِ يَلْزَمُ تعريفُ الكَلِمَةِ الْمُقَيَّدَةِ بالوحدةِ لَا الْمُطْلَقَةِ وَهُوَ باطِلٌ . إذْ التَّعريفُ إنمَّا يكونُ للحقيقةِ مِنْ حيثُ هِي .

[الجَوَابُ] : وَالحَقُّ أَنَّ (التَّاءُ) فِي الكَلِمَةِ إنَّما كانَتْ لِلْوَحْدَةِ إذَا كانَتْ حقيقةً لغويةً أَمَّا إذا صَارَتْ مَنْقُولَةً نَحْويّةً لَمْ يبقَ لهَا دِلَالَةٌ عَلى الوَحْدَةِ وَبِهَذَا انْدَفَعَ سُؤَال مَنْ قالَ: الْأَلِفُ وَاللَّامُ فِي الكَلِمَةِ لتعريفِ الْجِنْسِ فيصلحُ للوقوعِ عَلَى الْكَثِيرِينَ ،و(التَّاءُ) لِلْوَحْدَةِ فَلا تَصْلُحُ للوقوعِ على كَثِيرِينَ بَيْنَهُمَا مُنَافَاةٌ .

[المُغَالَطَةُ] الخَامِسَةُ :

لقائلٍ أنْ يقولَ: تعريفُ الكَلِمَةِ [١٤] مَنْقُوضٌ باللّفظِ المرُكَّبِ إذَا وُضِعَ أَيضًا لِمَعْنًى مُفْرَدٍ كقولِنَا :عبدُ اللهِ، و بَعْلَبَكَّ، فإنَّهُ يصدُقُ عليهِ مركّب[١٥] أَنَّهُ لفظٌ وُضِعَ لِمعْنًى مفردٍ؛ لكونهِ كذلكَ فِي الجُمْلَةِ [١٦] ،فَيَجِبُ أَنْ يكونَ كلمةً مَعَ أَنَّهُ ليسَ كذلكَ. فالصَّوَابُ أَنْ يُذْكَر فيهِ قَيْدٌ آخَر فَيُقَالُ[١٧] : الكَلِمَةُ لفظٌ وُضِعَ لِمعْنَى مُفْرَدٍ مِنْ حيثُ هُوَ كذلِكَ.

[المُغَالَطَةُ] السَّادِسَةُ :

الكَلِمَةُ لَا يُمكِنُ وُجُودهَا في الخَارِجِ إلَّا فِي ضِمْنِ الأقسامِ[١٨] ؛لامتناعِ وجودِ الكُلّيّ في الخَارِجِ ،وكلُّ واحدٍ مِن الأَقسامِ لَا يُمكِنُ وُجُودُهُ في الخَارِجِ[١٩] بدونِ الكَلِمَةِ ؛ لِتَوَقُّفِ الكُلّ على جُزْئِهِ فيلزمُ الدَّور[٢٠]، وَهُوَ مُحالٌ فَيَكُونُ وُجُودُ الكَلِمَةِ و الْأَقْسَام مُحَالَيْنِ .

الجَوَابُ: الكَلِمَةُ محتاجةٌ إلى فصلِ كُلِّ واحدٍ من الْأَقْسَامِ ؛ليَتَحَصَّلَ بِهِ ،وكُلّ واحدٍ مِنَ الْأَقْسَامِ محُتاجٌ إلى الكَلِمَةِ ، فَلَا يلزمُ الدَّوْرُ.

[المُغَالَطَةُ] السَّابِعةُ :

الكَلِمَةُ : إمّا اسْمٌ ،أَوَ فِعْلٌ ، أَوَ حَرْفٌ [٢١] ،وَكُلُّ واحدٍ مِنْها يَمْتَنِعُ أَنْ ينقسمَ إلى الأَقْسَامِ الثَّلَاثَةِ فالكَلِمَةُ تمتنعُ أنْ تَنْقَسِمَ إلى الأَقسامِ الثَّلَاثَةِ .

---

[١١] يقولُ ابنُ يعيش «وقوله: (بالوَضْعِ) فصلٌ ثالثٌ، احترز به من أُمورٍ، منها ما قد يدلّ بالطبْعِ، وذلك أنّ من الألفاظ ما قد تكون دالّةً على معنى بالطبع لا بالوضع، وذلك كقول النائم: (أَخ) ، فإنّه يُفْهَم منه استغراقُه في النَّوم، وكذلك قوله عند السعال: (أَحْ)، فإنّه يفهم منه أَذى الصدر؛ فهذه ألفاظٌ، لأنّها مركَّبةٌ من حروفٍ ملفوظٍ بها، ولا يقال لها كَلِمٌ، لأنّ دلالتها لم تكن بالتواضُع والاصطلاح »يُنْظَرُ: شرح المفصّل ١/ ٧١ .

[١٢] يُقصدُ بالدَّوالِ الأَرْبَعِ هي : (الإِشَارَةُ ،وَالخَطِّ ،والعَقْدُ ،والنَّصْبُ، إذْ كُلّ مِنْهُا مُفيدٌ وَلَيسَ بلفظٍ) . يُنْظَرُ: شرح كتاب الحدود في النَّحو ٨٠، فتح ربّ البرية في شرح نظم الآجرومية ٢٥.

[١٣] تاء الوحدة : وهي التاء التي تلحق أسماء الأجناس الطبيعية مثل: شجر وثمر وتمر.. للتفريق بين الواحد و الجمع ، وقد اصطلح عليها النحويون (تاء الوحدة) مثل: شجرة وثمرة وتمرة . يُنظر: شرح الرضيّ على الكافية ١/ ٢٣، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ١/ ٢٦٩ ، و تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ١/ ١٢٨، وحاشية الصبان على شرح الاشموني لألفية ابن مالك ١/ ٣٩ .

[١٤] الكَلِمَةُ : هِي اللَّفظةُ الدَّالةُ عَلى مَعْنًى مُفْرَدٍ بِالْوَضْعِ . يُنْظَر: المفصل في صنعة الاعراب ٢٣، وشرح المفصل لابن يعيش ١/٧٠.

[١٥] (مركبٌ) ساقطة من (ب) .

[١٦] في نسخة (ب) (كلمة) بدل (جملة) .

[١٧] في نسخة (ب) (فقيل) بدل (فيقال) .

[١٨] (ضمن الأقسام) ساقطة من (ب) .

[١٩] (في الخارج) ساقطة من (ب) .

[٢٠] مَرَّ تعريف الدور في المغالطة الأولى .

[٢١] (الكلمة) تنحصر في هذه الأقسام الثلاثة ، ودليل الحصر أن الواقع ثلاث : ذات ، وحدث ، ورابطة للحدث بالذات. فالذات الاسم ، والحدث الفعل ، والرابطة الحرف ؛ ولا يختص انحصار الكلمة في الأنواع الثلاثة بلغة العرب لأن دليل الانحصار عقلي ، والأمور العقلية لا تختلف باختلاف اللغات. يُنْظر: شرح شذور الذهب ٣٥.

الجَوَابُ: إنَّ مَوْرِدَ التَّقسيمِ لَا بُدَّ أَنْ يكونَ أَعَمَّ مِنْ كُلّ واحدٍ مِنَ الأَقسامِ ،فَلَوْ لَمْ ينقسمْ كلُّ واحدٍ مِنَ الأَقسامِ لا يلزمُ أَنْ لَا يَنْقَسِمَ المَوْرِد الّذي هُوَ[٢٢] أَعَمُّ .

[المُغَالَطَةُ] الثَّامنَةُ :

لَوْ كَانَتِ الكَلِمَةُ جنسًا لِلاسْمِ وَالْفِعْلِ وَالْحَرْفِ فَفَصل كُلّ[٢٣] واحدٍ مِنْهَا إِمَّا أَنْ يكونَ كلمةً أيضًا وَهُو باطلٌ ؛لامتناعِ أَنْ يَتَّحِدَ الجِنْسُ والفَصْلُ ، أَوْ لَا كَلِمَة ؛ لانْتِفَاء الواسِطَةِ بينَ النَّقيضينِ وَهُوَ باطِلٌ أَيضًا [٢٤]؛ لِامْتِنَاعِ أَنْ يجتمعَ الشيءُ مَعَ نَقِيضِهِ .

الجَوَابُ: إنْ أَرَدْتُمْ بِالْكَلِمَة[٢٥] هَذَا العَدَمَ الْمَخْصُوصَ فَلَا نُسَلِّمُ لُزوم اجتماعِ الشَّيْءِ مَعَ نقيضِهِ؛ فَإِنَّ هَذَا الْمَفْهُوم كَمَا يَصْدُقُ عَلى نَقِيضِ الكَلِمَةِ كذلكَ يَصْدُقُ عَلَى أَشْيَاءَ أُخَر غيرِ نَقِيضِها كاقترانٍ بأَحدِ الأَزْمنةِ الثَّلاثةِ مثلًا ، وَغَيْرِ ذَلِكَ .

[المُغَالَطَةُ] التَّاسِعَةُ :

مَوْرِدُ القِسْمَةِ بينَ الاِسْمِ وَالْفِعْلِ وَالْحَرْفِ كَلِمَةٌ، وكُلُّ كلمةٍ إمّا اسْمٌ أَوْ فِعْلٌ أَوْ حَرْفٌ، فَالمَوْرِدُ إِمَّا اسْمٌ أَوْ فِعْلٌ أَوْ حَرْفٌ، وَأَيًّامَا كَانَ يَلْزَمُ انْقِسَام الشَّيءِ إلى نَفْسِهِ و إلى غيرِهِ وَهُوَ مُحَالٌ .

الجَوَابُ : إنْ أَرَدْتُمْ بقولِكِم: كُلّ كلمةٍ فَرْد فَرْد[٢٦] مِنَ الكَلِمَةِ، فَلَا نُسَلِّمُ اتحادَ الوَسَطِ ؛لِأَنَّ الكَلِمَةَ الَّتِي هِي المَوْرِدُ كَلِمَةٌ ،وإنْ أَرَدْتُمْ مَا هُوَ أَعَمُّ مِنْ ذلكَ بحيثُ يَشْمِلُ الكَلِمَةَ أَيضًا فَلَا نُسَلِّمُ صِدْقَ الكُبْرَى .

[المُغَالَطَةُ] العَاشِرَةُ :

لَا يجوزُ الحُكْمُ بأَنَّ الاِسْمَ كَلِمَةٌ ؛ لأَنَّ الكَلِمَةَ أَعمُّ من الاِسْمِ وَالْفِعْلِ وَالْحَرْفِ، فَلَوْ كَانَ الاِسْمُ كَلِمَةً يَلْزَمُ أَنْ يكونَ الخاصُّ نفسَ العامِّ وَهُوَ محُالٌ .

الجَوَابُ: إنَّما يلزمُ ذلكَ أَنْ لَوْ كانَ مَعْنى الحَمْل أَنَّ الموضوعَ نفسُ المَحْمُولِ ،وليسَ كذلكَ بَلْ المرادُ أَنَّ مَا صَدَقَ عليهِ المَوضُوعُ صَدقَ عليهِ المَحْمُولُ، وَ لَا امتناعَ في صدقِ الْخَاصِّ والعَامِّ على شيءٍ واحدٍ باعتبارينِ مُختلفينِ .

[المُغَالَطَةُ] الْحَادِيَةَ عَشْرَةَ :

لَا شَيْءَ مِنَ الكَلِمَةِ الّتي هِيَ مَوْرِد القِسْمَةِ بمتشخِّص؛ لأنَّها كُلِيّةٌ ،وَكُلّ موجودٍ فِي الخَارِجِ مُتَشَخِصٌ فَلَا شَيْءَ من الكَلِمَةِ بموجودٍ فِي الخَارِجِ، لكنَّ الكَلِمَةَ جُزْءٌ مِنْ أَفْرَادِهَا مَوْجُودٌ فِي الخَارِجِ ،فَتكونُ مَوْجُودَةً في الخَارِجِ وَلَا مَوْجُودَةً فيهِ ،وَهُوَ محَالٌ.

الجَوَابُ : لَا نُسَلِّمُ أَنَّ الكَلِمَةَ الّتي هِي جزءٌ مِنْ أفرادِهَا هِيَ الكليةُ الّتي كَانَتْ مَوْرِدَ التَّقْسِيمِ ، فَإِنَّ الجُزْءَ حقيقةُ الكَلِمَةِ فَقَط، وَالمَوْرِدُ الحقيقةُ مَعَ قيدِ الكليَّةِ وَبَيْنَهُما تَغايرٌ.

[المُغَالَطَةُ] الثّانيَةَ عَشْرَةَ:

الكَلِمَةُ الّتي هِي مَوْرِدُ القِسْمَةِ إمَّا أَنْ تكونَ أَحَدَ أَقْسَامِ الثَّلاثَةِ أَوْ لَا ،وَعَلى التَّقْدِيرَيْنِ فالقسمةُ باطلةٌ أمَّا عَلى تَقْدِيرِ الْأَوَّلِ فَلأَنَّهُ يَلْزَمُ انْقِسَام الشَّيءِ إلَى نفسِهِ وإلَى غيرِهِ وَهُوَ مُحَالٌ ، وأَمَّا على تقديرِ الثَّاني فلانَّهُ يَلْزَمُ القِسْم الرَّابِع فَيبطلُ الحَصْر.

الجَوَابُ : إنَّا لَا نُسَلِّمُ أَنّها لَوْ لَمْ تَكُنْ أَحدَ الأَقسامِ الثَّلاثةِ يَلْزمُ أَنْ يكونَ قسمًا رابِعًا وَإنَّما يَلْزَمُ لَوْ اقترنَ بِهَا [٢٧]فَصْلٌ يُمَيِّزُهَا عَنْ سائرِ الأَقْسَامِ أَمَّا إذا لمْ يقترنَ بِهَا فَصْلٌ فَلا يكونَ نفسُ الأَقْسَامِ وَلَا قِسْمًا رَابِعًا، بَلْ يكونُ موردَ القسمةِ فَقَطْ .

[المُغَالَطَةُ] الثَّالثَةَ عَشْرَةَ :

كلُّ واحدٍ مِنَ الاِسْمِ وَالْفِعْلِ وَالْحَرْفِ يجبُ أَنْ يكونَ مُنْقَسِمًا إلَى الأقسامِ الثَّلاثةِ ؛لأَنَّ الانْقِسامَ إلى الأقسامِ الثَّلاثةِ[٢٨] لازِمٌ للكلمةِ ،والكَلِمَةُ لازِمَةٌ لِكُلِّ واحدٍ مِنْهَا لُزُوم الجُزْءِ للكُلِّ، ولَازِمُ اللَّازِمِ للشَّيءِ لَازِمٌ لذلِكَ الشَّيْءِ .

الجَوَابُ: إنَّا لَا نُسَلِّمُ أَنّ [٢٩] الانقسامَ لازِمٌ للكلمةِ الّتي هِي جُزْءٌ مِنَ الاِسْمِ وَالْفِعْلِ ،وَإنَّمَا هُوَ لَازِمٌ للكَلِمَةِ الكُليّة وَالّتي هِي جُزْءُ حَقِيقَة الكَلِمَة فَقْط .

[المُغَالَطَةُ] الرَّابِعَةَ عَشْرَةَ:

الكَلِمَةُ صادِقَةٌ عَلى الفِعْلِ ،وَلَا شَيْءَ مِنَ الاسْمِ بِصَادِقٍ عَلى الفِعْلِ يَنْتِجُ مِنَ الشَّكْلِ الثَّاني وَلا شَّيءَ مِنَ الكَلِمَةِ باسْمٍ وَهُوَ باطِلٌ .

الجَوَابُ: إنْ أَخَذْت الصُّغْرَى كُليّة فَصْدقُهَا مَمْنُوعٌ ،وَإنْ أَخَذْتَها جُزئيةً تكونُ النتيجةُ بَعْضُ الكَلِمَةِ ليسَ باسْمٍ ، وَهُوَ حَقٌّ .

[المُغَالَطَةُ] الخَامِسَةَ عَشْرَةَ :

---

[٢٢] (هو) ساقطة من (أ) .

[٢٣] (كلّ) ساقطة من (ب) .

[٢٤] (الثلاثة) ساقطة من (ب) و(ج) .

[٢٥] أُجيز دخول (أل) على حرف النفي (لا) المتصل بالاسم مثل (اللاكلمة) ، وأُجيزَ في تخريجها أحد وجهين : أولهما : اعتبار (لا) النافية غير عاملة ، على أنْ يعرب ما بعدها بحسب موقعه في الجملة ، ثانيهما : اعتبار (لا) مركبة مع ما بعدها ويعرب المركب بحسب موقعه في الجملة .يُنْظر: معجم الصواب اللّغوي ١٥٢.

[٢٦] كذا في (أ) و (ب) (ج).

[٢٧] (بها) ساقطة من (أ) .

[٢٨] (الثَّلاثةُ) ساقطة من (أ) وأتممتها من (ب) و(ج) ..

[٢٩] (أنَّ) ساقطة من (أ) وأتممتها من (ب) و(ج) .

يجبُ أنْ يَصْدُقَ الفِعْل عَلَى[٣٠] جمَيعِ أَقْسَامِ الكَلِمَةِ ؛لأَنَّه لو لَمْ يَصْدُقْ عَلَيهِ صَدَقَ نَقِيضه عليهِ ؛ لِامْتِنَاعِ الخُلُوِّ عَنْهَما فَيَصْدُقُ الـلّافِعْلُ عَلى الفِعْلِ وَهُوَ مُحَالٌ .

الجَوَابُ: لَا نُسَلِّمُ امْتِنَاعِ الخُلُوِّ عَنْهُما لجِوَازِ أَنْ يَصْدُقَ الفِعْل على بعضِ والـلّافِعْلِ عَلى بعضِ آخَرَ عَلَى أَنَّ نقيضَ المُوْجَبَة الْكُلِّيَّة ، السَّالِبَة الجُزْئِيَّة فَلَوْ لَمْ يَصْدُقِ الفِعْل عَلَى جمَيعِ أَقسامِ الكَلِمَةِ لَزِمَ صِدْقُ الـلافِعْلِ عَلَى بَعْضِ أَقسامِهَا وَهُوَ حَقٌّ .

[المُغَالَطَةُ] السَادِسَةَ عَشْرَةَ :

قَالُوَا :الكَلّامُ مَا تَضمَّنَ كَلِمَتَيْنِ بِالْإِسْنَادِ ،ولقائِل أَنْ يقولَ هَذَا التَّعْرِيف غيرُ جامِعٍ ؛لخروجِ الْجُمْلَةِ الْمَنْفِيَّةِ عِنْهُ نَحْوُ قَوْلِنَا: لَيْسَ زَيْدٌ قائِمًا ، فإنَّها إنَّما تَضمَّنَتْ كَلِمَتينِ مَعَ نَفيِ اسْنَادِ أَحَدِهِمَا إلى الآخرِ مَعَ أَنَّهَا كَلَامٌ .

الجَوَابُ لَا نُسَلِّمُ أَنَّ فِيهَا نَفيَ الاسْنَادِ ،لمَ لَا يجَوزُ أَنْ يكونَ اسنادُ النَّفيِ، والحَقُّ أَنَّها سُمِّيَت كَلَامًا مَجَازًا بتبعيّةِ الجُمْلَةِ الثّبوتيَّةِ لَا بِالْأَصَالَةِ .

[المُغَالَطَةُ] السَابِعَةَ عَشْرَةَ :

كُلَّمَا كَانَ الكَلَامُ مَوْجُودًا كَانَ الاسْمُ مَوْجُودًا لكونِهِ جُزْءَهُ، وَ كُلَّمَا كانَ الاسْمُ مَوْجُودًا لَا يَصِحُّ السُّكُوتُ عَلَيْهِ ، يَنْتُجُ مِنَ الشّكْلِ كُلَّمَا كَانَ الكَلَامُ مَوْجُودًا لَا يَصِحُّ السُّكُوتُ عَلَيْهِ، وَهُوَ باطِلٌ .

الجَوَابُ: إنَّ الضَّمِيرَ المَجْرُور فِي الكُبْرَى إنَّمَا يعودُ إلى الاسْمِ فتكونُ النَّتِيجَةُ كُلَّمَا كَانَ الكَلَامُ مَوْجُودًا لَا يَصِحُّ السُّكُوتُ عَلى الاسْمِ ،وَهُوَ حَقٌّ .

[المُغَالَطَةُ] الثَّامِنَةَ عَشْرَةَ :

كلُّ كَلَامٍ مُرَكَبٌ، وَكُلُّ مُرَكَبٍ إمّا أَنْ يَصِحَّ السُّكُوتُ عليهِ وَإِمَّا أَنْ لا يَصِحَّ السُّكُوتُ عليهِ، فيلزم انقسام الكلامَ إلى ما يَصِحُّ السُّكُوتُ عَلَيْهِ وإلى ما لا يَصِحَّ السُّكُوتُ عَلَيْهِ، (وَهُوَ باطِلٌ؛ لِأَنَّ كُلَّ كَلامٍ يَصِحُّ السُّكُوتُ عَلَيْهِ)[٣١] .

الجَوَابُ :إنَّما يلزمُ انْقِسَام الكَلَامِ إلى القِسْمَينِ المَذْكُورينِ إنْ لو كانَ صِدْقُ المُنْفَصِلَةِ مُسْتَلْزِمًا لصدْقِ كلّ واحدٍ مِنْ جُزْءَيها وَلَيْسَ كَذَلِكَ .

[المُغَالَطَةُ] التَّاسِعَةَ عَشْرَةَ :

لَوْ كَانَ الاسْمُ كَلِمَةً لَزِمَ أَنْ يكونَ الكَلَامُ أَيضًا كَلِمَةً ، والمَلْزُومُ حَقٌّ واللازمُ مثلُهُ بيانُ الملازَمَةِ أَنَّ الكَلِمَةَ كَمَا (وَقَعَتْ جُزءًا مِنَ الاسْمِ)[٣٢] وَقَعَتْ جُزءًا مِن الكَلَامِ أَيضًا، فَلَوْ كانَتْ الجُزْئيةُ يَصِحُّ صِدْقُها على الاسْمِ وَجَبَ أَنْ يَصِحَّ صدقُهَا عَلى الكَلامِ أَيضًا ،وَإِلّا يَلْزَمُ التَّحَكُمُ .

الجَوَابُ: إنَّ أَجْزاءَ الشَّيءِ عَلى قِسْمَينِ :قِسْمٌ يتَمَايَزُ فِي الوُجُودِ الخَارِجِي كَالمادَّةِ وَالصَّورَةِ لَا يَصِّحُّ صدقُهُ على المَجْمُوعِ ؛لامتيازِهِ عنهُ في الخارجِ ،وَقِسْمٌ لَا يَتَمايَز فِي الوُجُودِ بَلْ يَتَّحِدُ فيهِ كالجِنْسِ والفَصْلِ ويَصُحُّ صِدْقُهُ عَلى المَجْمُوعِ لاتحادِهِمَا فِي الوُجُودِ الخَارِجِي فالكَلِمَةُ جِنْسٌ للاسْمِ ،وَمَادَّةٌ للكلامِ ،فَلَوْ صَحَّ صِدْقُهُا عَلى الاسْمِ لِكَونِهِمَا مُتَحدينِ فِي الوُجُودِ لَا يَلْزَمُ صِدْقهُ عَلى الكَلَامِ لِتَغَايُرِهُمَا فِي الوُجُودِ .

[المُغَالَطَةُ] العُشْرُون:

اعْتَرَضُوُا بأَنَّ تعريفَ الكَلَامِ يَقْتَضِي أنْ يكُونَ الكَلامُ مُغَايِرًا للكلمتينِ مَعَ الاسْنَادِ [٣٣]؛لِأَنَّ الْمُتَضَمِّنَ لابُدَّ وأَنْ يكونَ مُغَايِرًا للمُتَضَمَّنَ ،وَلَيْسَ كذلكَ؛ لأَنَّهُ لَا مَعْنَى للكَلَامِ بلَا مَجْمُوعِ الكَلِمَتَيْنِ مَعَ الاسْنَادِ.

الجَوَابُ: لَا نُسَلِّمُ أَنَّ الكَلِمَتَيْنِ مَعَ الاسْنَادِ كَلَامٌ إِذْ الكَلَامُ هُوَ الاسْمَانِ أَوْ فِعْلٌ وَاسْمٌ ،وَهُمَا أَخَصُّ مِنَ الكَلِمَتَينِ، أَوْ نَقُولُ: هذِهِ مَادَةُ الكَلَامِ وَإِنَّما يصيرُ كلَامًا إذا اتَّصَلَتْ بِهِ صُورَةُ الكَلَامِ ؛ لمّا ثَبَتَ أَنَّ كُلّ مُرَكَبٍ لَابُدَّ لَهُ مِنْ مَادَةٍ وَصُورَةٍ .

[المُغَالَطَةُ] الحَادِيَ والعُشْرُونَ :

الجُمْلَةُ يجبُ أَنْ تكونَ قِسْمًا مِنَ المُعْرَبِ، وَهُوَ باطِلٌ ؛لِأَنَّها قِسْمٌ مِنْ خَبرِ الْمُبْتَدَإِ ،وَهُوَ قِسْمٌ مِنَ المَرْفُوعِ الّذي هُوَ قِسْمٌ مِنَ المُعْرَبِ ليكونَ قِسْمًا مِنَ المُعْرَبِ، وَهُوَ باطِلٌ ؛لأَنَّ الجُمْلَةَ غيرُ قَابِلَةٍ للإعرابِ.

الجَوَابُ : إنَّما يَلْزَمُ ذلكَ لَوْ وَقَعَتْ التَّقْسِيمَاتِ باعتبارٍ واحدٍ، أَمَّا إذا وقعتْ باعتباراتٍ مختلفةٍ فلَا يَلْزَمُ .

[المُغَالَطَةُ] الثَّانِيةُ والعُشْرُونَ:

الاسْمُ مُنْقَسِمٌ إِلَى المُعْرَبِ وَالمَبْنِيّ، وَالمَبْنِيّ مُنْقَسِمٌ الى الِاسْمِ وَالْفِعْلِ وَالْحَرْفِ، فالاسْمُ يَنْقَسِمُ إِلَى الِاسْمِ وَالْفِعْلِ وَالْحَرْفِ ، وَهُوَ مُحَالٌ . الجَوَابُ: بِمِثْلِ مَا مَرَّ .

---

[٣٠] (على) ساقطة من (أ) وأتممتها من (ب) و(ج) .

[٣١] مابين القوسين ساقط من (أ) وأتممناه من (ب) و (ج) .

[٣٢] مابين القوسين ساقط من (أ) وأتممناه من (ب) و (ج) .

[٣٣] (الكَلامُ مُغَايِرًا للكلمتينِ مَعَ الاسْنَادِ) مكررة في (أ) والتصحيح من(ب).

[المُغَالَطَةُ] الثّالثَةُ والعُشْرُونَ:

قَالَ النَّحْوِيُّونَ: الْإِعْرَاب مَا اخْتَلَفَ آخِرُ الكَلِمَةِ بِهِ إِلَى آخِرِهِ [٣٤] . لقائِل أَنْ يَقُوْلَ: هَذَا التَّعريفِ غيرُ جامعٍ لإعراب مِثْلُ عبدِ اللهِ وأَبي عَمْرو[٣٥] وامريء القَيْسِ وابنِ الحَاجِبِ أَعلامًا ،فانَّهُ اخْتَلَفَ بِهِ أَوسْطُ الكَلِمَةِ إِلى آخرِهِ .

الجَوَابُ : أنْ يُقال: هَذَا الّذي صَارَ وَسْطًا للكلمةِ كانَ آخِرًا لهَا فِي الأصْلِ وَقَدْ عَرَضَ لَهُ بالعَلَمِيةِ بأنْ صارَ وَسْطًا للكَلِمةِ، وَالعِبْرةُ للأَصْلِ لَا لِلعَارِض.

[المُغَالَطَةُ] الرَّابِعَةُ وَالعِشْرُونَ:

قَالَ النَّحْوِيُّونَ[٣٦] غَيْرُ المُنْصَرِفِ مَا فيهِ عِلّتانِ مِنْ تِسْعٍ [٣٧] . لقائلٍ أَنْ يَقُولَ: مجموعُ العِلّتينِ إِمَّا أنْ لَا يكونَ سببًا تامًّا في مَنْعِ الصَّرْفِ أَوْ يَكُونَ ، وَهُمَا باطلانِ أَمّا الأَوّلُ فَلِانَّهُ لَوْ لَمْ يكنْ سببًا تامًا في مَنْعِ الصَّرْفِ وَجَبَ أَنْ يَنْصَرِفَ الاسْمَ مَعَهُمَا وَلَيْسَ كَذلِكَ ، وَأَمَّا الثَّانِي فَلِانَّهُ لَوْ كَانَ سببًا تامًّا يَلْزَمُ اجتماعُ سببينِ تامَّينِ عَلى أَثَرٍ واحدٍ فِي بعضِ الأسْمَاءِ غَيْرِ المُنْصَرِفَةِ الّتي فِيهَا سَبْعَةُ أَسْبابٍ أَوْ خمسةُ أَسْبابٍ نَحْوُ : كَرْمَان وَأَذْرَبيجان، وَهُوَ محُالٌ.

الجَوَابُ: إِنَّ هذهِ الأَسبابَ أَمَاراتٌ لِعَدمِ الانْصرافِ لا عِلَل مُستقلة ،وَلَا مَانِعَ مِنْ تَعددِ الأَمَارَات .

[المُغَالَطَةُ] الْخَامِسَةُ وَالْعِشْرُونَ :

قَالَ صاحِبُ الكَافِيَةِ: غَيْرُ المُنْصَرِفِ مَا فيهِ عِلَّتانِ مِنْ تِسْعٍ أَوْ واحِدَةٍ مِنْهَا تَقُومُ مَقَامَهُمَا [٣٨]، ثُمَّ قَالَ:- بَعْدَ ذلكَ- وَحُكْمُهُ أَنْ لَا كَسْرَ فيهِ وَلَا تَنْوِينَ وَيجوزُ صَرْفُهُ لِلضَّرُورَةِ أَوْ التَّنَاسُبِ مِثْلُ[قراءةِ نَافِع والكِسَائِيّ وَأَبُو بَكْرٍ عَنْ عاصِم]:(سَلَاسِلاَ وَأَغْلَالًا)[٣٩] وَ (قواريرًا)[٤٠] .

قالَ بعضُ الشَّارِحِينَ: فيهِ نَظَرٌ ؛لأَنَّ الصَّرْفَ على مَذْهَبِهِ عبارةٌ عَنْ تَعرّي الاسْمِ عَنْ السَّبَبينِ المُعْتَبَرِيْنِ أَوْ عَنْ السَّببِ القَائِم مَقَامَهُمَا، وَهُوَ فِي حَالِ الضَّرُورَةِ وَقَصْدِ التَّنَاسُبِ غَيْرُ مُجَرَّدٍ عَنْهُمَا [٤١] . فَبَطِلَ قَوْلُهُ: وَيَجُوزُ صَرْفُهُ .

وَأَقُولُ : لِمَ لَا يجوزُ أَنْ يعودَ الضَّميرُ فِي قولِهِ وَيجوزُ صَرْفُهُ إِلى الحُكْمِ لَا إلى غيرِ المُنْصَرفِ أَيْ: وَيجوزُ رَدُّ حُكْمِ غَيْرِ المُنْصَرِفِ عَنْهُ للضَّرُورَةِ أَوْ التَّنَاسُبِ وَحينئذٍ سَقَطَ السُّؤالِ .

[المُغَالَطَةُ] السَّادِسَةُ وَالعُشْرُونَ :

قَالَ صَاحِبُ الكَافِيَةِ : العَدْلُ خُرُوجُهُ عَنْ صيغتِهِ الأَصليّةِ[٤٢] . قَالَ بعضُ الشَّارحينَ: الصَّوابُ أَنْ يُقُولَ: العَدْلُ إِخراجُهُ عَنْ صيغتِهِ[٤٣] ؛لأَنَّ العَدْلَ مُتَعَدٍّ بِمَعْنَى[٤٤] مَعْدُول وَالخُرُوجُ لَازِمٌ [٤٥] ، وَفيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الإِخْرَاجَ صِفَةُ الوَاضِعِ[٤٦] ،وَالعَدْلَ صِفَة الاسْمِ، فَلَا يَجوز تفسيرُ أَحَدِهِمَا بالآخَر .

الجَوَابُ: بأَنَّ الإِخْرَاجَ كَمَا يَكُونُ لِلْمُخْرَجِ كَذلكَ يكونُ صفةً للمُخْرِجِ فَيَصِحُّ تَفْسِيرُ العَدْلِ بِهِ .

[المُغَالَطَةُ] السَّابِعَةُ وَالعُشْرُونَ :

قَالَ صاحبُ الكَافِيَةِ : التَّأْنيثُ بالتّاءِ شَرْطُهُ العَلَمِيَة [٤٧] وَفيهِ نَظَرٌ ؛لأَنَّ الشَّرْطَ لَا يَلْزَمُ مِنْ وُجودِهِ وُجُودُ المَشْرُوطِ ،والعَلَمِيَة يَلْزَمُ مِنْ وُجودِهَا وُجُود المَنْعِ مِنَ الصَّرْفِ فَلَا تَكُونُ العَلَمِيَّةُ شَرْطًا بَلْ سَبَبًا مُسْتَقِلًّا ، وَكَذَا القَوْلُ فِي عَلَمِيّة العُجْمَةِ وَالتّركيبِ وَغيرِها [٤٨] .

---

[٣٤] يُنْظَرُ : الكَافِيَة في النَّحْوِ ١١ ، و أمالي ابنُ الحاجب ٢/ ٦٠٢، وشرح الرَّضيّ على الكَافِيَة ١/ ٥٦.

[٣٥] في نسخة (ب) وأبي عمر والصواب ما أثبتناه .

[٣٦] (قال النحويون) ساقطة من (ب) .

[٣٧] يُنْظَرُ : أَوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٨٩/١، ضياء السالك إلى أوضح المسالك ٨١/١ ، الكَافِيَة في النَّحوِ ١٢، الكناش في فنيّ النحو والصرف ١٢٢/١ .

[٣٨] يُنْظَر: الكَافِيَة فِي النَّحْوِ ١٢ .

[٣٩] سورة الانسان /من الآية ٤ ، والحديث هنا عن القراءة بتنوين (سلَاسلًا)، وهي قراءة نافع وهشام وأبي بكر والكسائي للتناسب؛ لأن ما قبله وما بعده منوّن منصوب، وقال الكسائي وغيره من أهل الكوفة إنَّ بعض العرب يصرفون جميع ما لا ينصرف إلا أفعل التفضيل يُنْظَر: و الكتز في القراءات العشر ١/ ٧٠، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري ٧/ ٤٠٧ ، والكَافِيَة في النَّحْوِ ١٢ .

[٤٠] سورة الإنسان / من الآية ١٥ ، و(قواريرا) هنا رأس آية فنوّن ليناسب بقيّة رؤوس الآي في التنوين أو بد له وهو الألف في الوقف، وأما قواريرًا الثاني فنوّن ليشاكل قواريرًا الأوّل . يُنْظر: حاشية الصبان ٣/ ٢٧٣ و الكشاف ٤/ ٦٧٦.

[٤١] يُنْظر: شرح الرَّضيّ على الكَافِيَة ١/ ١٠٦.

[٤٢] يُنْظَرُ : الكَافِيَة في النَّحْوِ ١٢ .

[٤٣] يُنْظَرُ: شرح الرَّضيّ على الكَافِيَة ١١٣/١، الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب ١٠٦.

[٤٤] في (ب) و (ج) (لمجيء) والصواب ما أثبتناه .

[٤٥] يُنْظَرُ: الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب ١٠٦.

[٤٦] في(ب) و(ج) صفة الوضع .

[٤٧] يُنْظَرُ : الكافية في النَّحْوِ ١٢ .

[٤٨] في (ج) وغيرهما .

الجَوَابُ: إنَّ الشَّرْطَ قَدْ يَلْزَمُ مَعَهُ وُجُودُ المَشْرُوطِ لَا لِكَونِهِ شَرْطًا بَلْ لِأَنَّهُ شَرْطٌ أَخَر فَلِمَ لَا تَجوزُ العَلَمِيَةُ كذلِكَ .

[المُغَالَطَةُ] الثَّامِنَةُ وَالعُشْرُونَ:

إنْ تَقُول: خَبَرُ الْمُبْتَدَإِ لَا يجوزُ أَنْ يكونَ (جمُلةً؛ لأنَّهُ لو وَقَعَ جملةً ،فإمَّا أنْ تكونَ) [٤٩] اسميَّةً أَوْ فِعْلِيَّةً أَوْ غَيْرَهُمَا ،فإنْ كانَتْ اسميَّةً يَلْزَمُ أَنْ يكونَ خَبَرُ المبتدأ مساويًا لِلْكُلِّ فِي تَمَامِ الحَقِيقَةِ فَيَلْزَمُ تَرَكُّبُ الشَّيءِ مِنْ نَفْسِهِ وَمِنْ غَيْرِه وَهُوَ مُحَالٌ ، وَإِنْ كَانَتْ فِعْلِيةً أَوْ غيرَهُا يَلْزَمُ تَرَكُّبُ الشَّيءِ مِنْ قَسيمِهِ [٥٠] وَهُوَ باطِلٌ ؛لِأَنَّ قَسِيمَ الشَّيءِ لَا يجتمعُ مَعَهُ ،وَكُلّ جُزْءٍ مجتمع مَعَ الكُلِ.

الجَوَابُ: إنَّا لَا نُسَلِّمُ امْتِنَاع مُسَاواةِ الجُزْءِ للكلِّ فِي تَمَامِ الحَقيقةِ فَإنَّ الإنسانَ جزءٌ مِنْ أفرادِهِ مَعَ المُسَاوَاةِ في تمامِ الحقيقةِ وإنَّما يزيدُ الأَفرادُ عليهِ بالعوارضِ المُشَخَّصَاتِ ،وَ لَا نُسَلِّمُ أيضًا امْتِنَاع تَرَكُّبِ الشَّيءِ عَنْ قَسِمَيهِ فإنَّ الوُحَدَةَ قَسيمُ الكَثْرَةِ مَعَ أَنَّ الكَثْرَةَ مُؤَلَفَةٌ مِنْ الوَحْدات، قَوْلُهُ: لأَنَّ قَسِيمَ الشَّيءِ لَا يجتمعُ مَعَهُ وَكُلّ جُزْءٍ يجتمعُ مَعَ الكُلّ.قُلْنَا : إنْ ارَدْتُم عَدَمِ الاجْتِمَاعِ فِي الوُجُودِ فَالصُّغْرَى مَمْنُوعةٌ وَإنْ أَرَدْتُم عَدَم الاجْتِمَاعِ فِي الصِّدقِ فالكُبْرَى ممنوعةٌ.

[المُغَالَطَةُ] التَّاسِعَةُ وَالعُشْرُونَ:

قالَ صاحِبُ الكَافِيَةِ : المَرْفُوعَاتُ هِيَ مَا اشْتَمَلَ عَلَى عِلْمِ الفَاعليةِ [٥١].لقائلٍ أَنْ يقولَ: هَذا تعريفُ العامِ بِمَا هُوَ أَخَصُّ مِنْهُ وَهُوَ غَيْرُ جائِزٍ ،إنَّما قُلْنَا: إنَّهُ تعريفُ العَامِ بِمَا هُوَ أَخَصُّ مِنْهُ؛ لِأَنَّ المَرْفُوعَ أَعَمُّ مِنْ الفَاعِلِ لانقسامِهِ إليهِ وَإلى الْمُبْتَدَإِ وَالْخَبَرِ (فَيكُونُ تَعريفُهُ تَعْرِيفًا لِلعَامِ) [٥٢] بِالخَاصِّ وَإنَّما قُلْنَا: إنَّهُ غَيْرُ جَائِزٍ ؛لأَنَّ الخَاصَّ أَخْفى مِنَ العَامِ لِكَونهِ أَكْثَرَ قِيودًا وَ تَعريفُ الأَعْرَفِ بالأَخْفَى لَا يكونُ جائزًا .

[المُغَالَطَةُ] الثَّلاثُونَ :

الِاسْتِثْنَاءُ المُوْجَبُ باطِلٌ ؛لأَنَّ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ فِي الكَلامِ المُوجَبِ نَحْوُ :(جَاءَنِي القَوْمُ إلّا زَيْدًا) [٥٣] –مثلًا- إمَّا أَنْ يكونَ عامًّا أَوْ خاصًّا فَإنْ كانَ عامًّا (يَلْزَمُ مَجِيء جَمِيع النَّاسِ) [٥٤] وَهُوَ باطِلٌ ، وَإنْ كَانَ خاصًّا لَمَ يتناولْ (الْمُسْتَثْنَى يقينًا فَلَا يَصِحُّ الاسْتِثْنَاءُ ،فَإنْ قُلْتَ: لِمَ لَا يجوزُ) [٥٥] أَنْ يكونَ الاسْتِثْنَاءُ قرينةً لتناولِهِ، قُلْتُ: لِأَنَّ الاسْتِثْنَاءَ(متوقِفٌ عَلى)[٥٦] تناولِهِ فَلَوْ كانَ(التَّنَاوُلُ متوقفًا على الاسْتِثْنَاءِ لَزِمَ الدَّوْر .

الجَوابُ: لِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يكونَ خاصًا مَعْهُود الجَمَاعَةِ فَيَعْرِفُ المُخَاطَبُ دُخُول زَيْد فِيهِمْ فَيَصِحُّ الاسْتِثْنَاءُ، فَهَذا مَا أَرَدْنَا إيرادَهُ فِي هَذِهِ الرِّسَالَةِ تَمَتْ) [٥٧] .

[...] [٥٨] راقمُهُ لُطْفُ اللهِ [ابن أنو شروان] عَفَا اللهُ عَنْهُ فِي يومِ الجُمُعَةِ مِنْ شَهْرِ رَجَبٍ سَنَة ٩٧٠ [هِجْرية] .

القِسْمُ الثَّالِثُ : مصادِرُ التَّحقيقِ ومراجِعُهُ

مصادرُ التَّحقيقِ ومراجِعُهُ

القرآن الكريم

- الإبانة في اللّغة العربيّة ، سَلَمة بن مُسْلِم العَوْتبي الصُحاري (ت ق ٥ هج) ، ط١ ، تحقيق : د. عبد الكريم خليفة وآخرون ، وزارة التراث القومي والثقافة ، مسقط ، سلطنة عمان ، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م .
- إرشاد السّاري لشرح صحيح البخاريّ ، أحمد بن محمّد بن أبى بكر بن عبد الملك القسطلانيّ القتيبيّ المصريّ، أبو العباس شهاب الدين (ت ٩٢٣هـ) ،ط٧ ، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، ١٣٢٣ هـ .
- اعتراضات الرَّضيّ على سيبويه في شرح الكَافِية ، محمّد بن عبد الله بن صويلح المالكي، رسالة ماجستير ، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية وآدابها، ١٤٢٥هـ .
- أمالي ابن الحاجب ، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (ت٦٤٦هـ) ، تحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار - الأردن، دار الجيل – بيروت ، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م .

---

[٤٩] ما بين القوسين ساقط من (أ) وأتممناهُ من (ب) و(ج) .

[٥٠] في (أ) و(ب) وقسمه .

[٥١] يُنْظَرُ : الكَافِيَة فِي النَّحْوِ ١٤ .

[٥٢] ما بين القوسين فيه طمس أتممناه من (ب) و (ج) .

[٥٣] ما بين القوسين فيه طمس أتممناه من (ب) و (ج) .

[٥٤] ما بين القوسين فيه طمس أتممناه من (ب) و (ج) .

[٥٥] ما بين القوسين فيه طمس أتممناه من (ب) و (ج) .

[٥٦] ما بين القوسين فيه طمس أتممناه من (ب) و (ج) .

[٥٧] ما بين القوسين فيه طمس أتممناه من (ب) و (ج) .

[٥٨] ما بين المعقوفتين فيه طمس .

- أوضحُ المسالكِ إلى ألفيةِ ابن مالك ، ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) ، تحقيق : مُحَمّد محيي الدين عبد الحميد ، دارُ العُلومِ الحديثة ، بيروت ، ١٤٠٢هـ -١٩٨٢م .
- تاجُ العروسِ من جواهِرِ القاموس ، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى الزَّبيدي (ت ١٢٠٥هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين المعاصرين، الكويت ، (د.ت) .
- التعريفات، علي بن محمّد بن علي الزين الشريف الجرجانيّ (ت ٨١٦هـ) ، ط١، دار الكتب العلميّة ، بيروت –لبنان ، ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م .
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ، محمّد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبيّ ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (ت ٧٧٨ هـ) ، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمّد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر ، القاهرة ،١٤٢٨ هـ .
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، أَبو محمّد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المراديّ المصريّ المالكيّ (ت ٧٤٩هـ) ،تحقيق : عبد الرحمن عليّ سليمان ، ط١، دار الفكر العربي، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م .
- حاشية الصبّان على شرح الأُشموني لألفية ابن مالك ، مُحَمّد عليّ الصبّان (ت ١٢٠٦ه) ، ط١، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، ١٤١٧ه- ١٩٩٧م .
- دُستور العلماء = جامع العلوم في اصطلاحات الفنون ، القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري (ت ق ١٢هـ) ، ط١، دار الكتب العلمية ، بيروت، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م .
- ديوان سقط الزّند، أبي العلاء المعرّي (ت ٤٤٩ هـ).شرح وتعليق د. ن . رضا ، دار مكتبة الحياة ، بيروت ، لبنان ، (د.ت) .
- الذريعة إلى تصانيف الشيعة, مُحَمّد محسن بن علي بن مُحَمّد رضا الطهراني النجفيّ المعروف بآغا بزرك الطهرانيّ(ت١٣٨٩هـ), ط٢, دار الأضواء, بيروت, لبنان ، ١٤٠٦هـ .
- شرح الرضيّ على الكافية ، رضي الدين محمّد بن الحسن الاستراباذي النحويّ (٦٨٦ هـ) ، تحقيق وتعليق : يوسف حسن عمر ، جامعة قار يونس ، ١٣٩٨ه- ١٩٧٨م .
- شرح المفصّل ، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا مُحَمّد بن علي أَبو البقاء موفق الدين الأسدي الموصليّ، المعروف بابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) ، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م .
- شرحُ المواقفِ ، السيّد الشريف علي بن محمّد الجرجَانيّ (ت ٨٦١ه) ، وَمَعهُ حاشيتا السَّيالكوتي والجلبيّ على شرح المواقف، ضَبَطَهُ وصحَّحَهُ : محمود عمر الدَّمياطي ، دار الكتب العلمية ، (د.ت) .
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله أبو مُحَمّد جمال الدين ابن هشام (ت ٧٦١هـ) ، تحقيق: عبد الغنيّ الدقر ، الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا (د.ت) .
- شرح كتاب الحدود في النَّحو، عبد الله بن أحمد الفاكهيّ النَّحويّ المكيّ (ت ٩٧٢ هـ) ، تحقيق: د. المتولي رمضان أحمد الدميريّ ،ط٢، مكتبة وهبة – القاهرة ، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م .
- ضياء السالك إلى أَوضح المسالك، محمّد عبد العزيز النجار ، ط١ ، مؤسسة الرسالة ، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .
- فتح ربّ البرية في شرح نظم الآجرومية ، نظم الآجرومية لمحمد بن أبَّ القلاوي الشنقيطيّ ، أحمد بن عمر بن مساعد الحازميّ ، ط١، مكتبة الأسدي، مكة المكرمة ، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م .
- فهرس المخطوطات الإيرانية (دنا) ، تأليف: مصطفى درايتي ، المحرر: دكتور مجتبى درايتي ، مؤسسة الجواد (ع) للثقافة والبحوث ، طهران ، ١٣٨٩هـ .
- الفهرس الموحد للمخطوطات الإيرانية (فنخا) ، تأليف : مصطفى درايتي ، المحرر مجتبى درايتي، ط١ ،منظمة الوثائق والمكتبة الوطنية للجمهورية الاسلامية الإيرانية ، طهران ، ١٣٩٠ه.
- الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب ، نور الدين عبدالرحمن الجاميّ (ت ٨٦٨هـ) ، تحقيق : أسامة طه الرفاعي ، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ، بغداد ، ١٩٨٣م .
- في الغَلَطِ وَالمُغَالَطة أو السَّفْسَطة اللّغويَّة ، الدكتور فيصل غازي مجهول ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، (د.ت) .
- الكافية في علم النحو ، ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصريّ المالكيّ (ت ٦٤٦ هـ) ، تحقيق : الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر ، ط١، مكتبة الآداب – القاهرة ، ٢٠١٠ م .

- الكَشاف عن حقائق غوامض التنزيل ، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت ٥٣٨هـ) ، ط١، دار الكتاب العربي – بيروت، ١٤٠٧ هـ .
- الكناش في فنيّ النَّحو والصرفِ ، أَبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمّد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة (ت ٧٣٢ هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخَوَّام ، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان ، ٢٠٠٠م .
- الكنز في القراءات العشر ، أبو محمَّد عبد الله بن عبد المؤمن بن الوجيه بن عبد الله بن على ابن المبارك الواسطيّ (ت ٧٤١هـ) ، تحقيق : د. خالد المشهداني ، ط١، مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة ، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م .
- لسانُ العربِ ، محمَّد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الإفريقى (ت ٧١١هـ) ،ط٣، دار صادر – بيروت ، ١٤١٤ هـ .
- مع موسوعات رجال الشيعة ، السيد عبدالله شرف الدين، دار الارشاد ،بيروت ،١٩٩١م.
- معجم الصواب اللّغويّ ، الدكتور أَحمد مختار عمر ،ط١، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٤٢٩ه- ٢٠٠٨م .
- معجم مقاييس اللّغة ، أحمد بن فارس بن زكريا القزوينيّ الرازيّ، أبو الحسين (ت ٣٩٥هـ) ، تحقيق : عبد السلام محمّد هارون، دار الفكر ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- المُفَصّل في صنعةِ الإعراب ، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت ٥٣٨هـ)، د. علي بو ملحم، ط١، مكتبة الهلال ، بيروت،١٩٩٣م .